

الأخوات والإخوة المستشارين،

السيد الرئيس، كما سبق أن رددتم قد اختار الفريق الاستقلالي موضوع العناية بمغاربة العالم، وسؤال الفريق هو، ما هي التدابير التي تراها الحكومة أو ستقوم بها الحكومة للعناية بهذه الشريحة من المواطنين المغاربة؟ شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة كذلك لفريق الأصالة والمعاصرة في نفس المحور.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

سؤالنا، السيد رئيس الحكومة، حول السياسات العمومية الموجهة لمغاربة العالم ومدى مراعاتها للتحديات الحالية والمستقبلية لهذه الشريحة من المواطنين، اعتبارا للمكانة المتميزة التي بوأها دستور المملكة لمغاربة العام، وبالنظر لقصور السياسات العمومية الموجهة لمغاربة العالم والتي لا تستجيب لحجم الانتظارات والمطالب المستعجلة. شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أعطي الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية في نفس المحور، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد نبيل شيخي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

منح دستور المملكة للجالية المغربية المقيمة بالخارج حقوقا مهمة، إلا أنه واقعيًا لازال أفراد جاليتنا يواجهون تحديات مختلفة ومتنوعة على عدة مستويات.

لذا، نسائلكم عن البرامج المعتمدة والإجراءات العملية المتخذة من طرف الحكومة لتفعيل وصيانة ما نص عليه دستور المملكة في سبيل النهوض بأوضاع المغاربة المقيمين بالخارج.

السيد الرئيس:

أعطي الكلمة الآن للفريق الحركي في نفس الموضوع، تفضل السيد المستشار.

محضر الجلسة الثامنة بعد المائة

التاريخ: الثلاثاء 08 ذو القعدة 1438هـ (01 غشت 2017م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث ساعات، ابتداء من الساعة السادسة والدقيقة الخامسة عشرة مساء.

جدول الأعمال: جلسة مخصصة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة حول موضوعين:

الموضوع الأول: - "حصيلة السياسات العمومية المتعلقة بمغاربة العالم"؛

الموضوع الثاني: - "التقائمية السياسات العمومية وأثرها على تنفيذ الإستراتيجيات القطاعية".

المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفقرة الثالثة من الفصل 100 من الدستور والمادتين 241 و242 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة حول موضوعين اثنين.

- الأول يتعلق بحصيلة السياسات العمومية المتعلقة بمغاربة العالم؛

- والموضوع الثاني يتعلق بالتقائمية السياسات العمومية وأثرها على تنفيذ الإستراتيجيات القطاعية.

والى اسمحتو لي نبدا الآن في معالجة أسئلة المحور الأول.

وقد توصل مكتب مجلس المستشارين بلائحة الفرق والمجموعات التي

ترغب في طرح أسئلة بخصوص المحور الأول، وأبدا بأول متدخل عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام البار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات وزيرات،

المستشار السيد الطيب البقالي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الرئيس المحترم،

كما تعلمون، ساهمت الجالية المغربية المقيمة بالخارج في المسار التتموي

لبلدنا ولا تزال، لكن ظلت هذه الفئة التي تقدر بحوالي 5 دالمليون مغربي،

حسب الإحصائيات الرسمية، تفتقر إلى سياسات عمومية ناجعة ومنصفة.

لذا، نسألكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، عن ما هو تقييمكم لتدبير

ملف الحكومة لمغاربة العالم؟

وعن ما هو تصوركم وإستراتيجيتكم للنهوض بأوضاع الجالية المغربية

المقيمة بالخارج؟

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

أعطي الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد لحسن أديجي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة والسيدات الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين،

إن مغاربة العالم من أكثر الجاليات ارتباطا بوطنها وغيره على مصالحها

ومن أهم المساهمين في تميتهما الاقتصادية والاجتماعية، فإلى جانب دورها

في إنعاش الخزينة المغربية، والرفع بامتياز من موجوداتها الخارجية، يقوم أبناء

هذا الوطن من المهاجرين بالمساهمة الملموسة في تقوية النسيج الاقتصادي

عبر مقاولات منتجة وقادرة على خلق الثروة وفرص الشغل، كما أنهم

يكرسون القيم النبيلة للتماسك الاجتماعي من خلال الدعم المباشر لنويعهم من

محدودي الدخل.

وإننا في فريق التجمع الوطني للأحرار رغم دعمنا وتبويننا بمختلف

الجهود التي تبذلها الحكومة وسابقتها في استكمال الورش الدستوري في

كل ما يتعلق بقضايا مغاربة المهجر، من خلال الإستراتيجية والسياسة

العامة الموجهة لفائدتهم.

إلا أننا نغتم انعقاد هذه الجلسة لتشريح وجوه القصور في السياسة

الحكومية الخاصة بهذا القطاع، والتي حسب مغاربة العالم لم تكن في

مستوى تطلعاتهم وانتظاراتهم.

ونظرا لضيق الحيز الزمني المخصص لفريقنا، دعوني ألخص أهم انشغالات

جاليتنا بالمهجر في الأسئلة التالية:

ما هو تصوركم ومنهجيتكم المعتمدة مع باقي القطاعات المتداخلة لتبسيط

الإجراءات الإدارية لفائدتهم، وتسريع البت في شكايتهم لدى المؤسسات

العمومية؟

هل لديكم أي تقييم لمبادرة "فينكم" التي تم إطلاقها بهدف استقطاب

الكفاءات المغربية بالخارج؟

ما هي التدابير والإجراءات المعتمدة لتحفيز مغاربة المهجر على الاستثمار

في المغرب؟ وإلى أي مدى توفقت الحكومة في الحفاظ على الهوية والثقافة

المغربية بين أبناء الجيل الثاني والثالث والرابع؟ ولماذا لم يتم لحدود الساعة

فتح مجموعة من المراكز الثقافية في دول المهجر والتي جاءت في مخططاتكم؟

ماذا قدمت الحكومة بخصوص الحماية السياسية لمغاربة العالم في حال

تعرضهم لأي شكل من أشكال سوء المعاملة والتمييز العنصري بدول

المهجر؟

وهل لديكم أي تصور فيما يتعلق بتوسيع دور المغاربة لتشمل جميع

جغيات المملكة؟

وإلى أي مدى استطاعت عملية "مرحبا" أن تحسن من مستوى

الانسياب والسلامة والمساعدة والقرب والتواصل بين أبناء الجالية؟

وعلى مستوى التأطير والتوجيه الديني، هل استطعتم بلورة إستراتيجية

واقعية لدرء خطر التطرف والتشيع عن شبابنا في المهجر رغم الجهود

المقدمة في هذا الموضوع؟

والأهم من ذلك، السيد رئيس الحكومة، يظل رهان الإشارك السياسي

لمغاربة العالم أولوية أساسية تقتضي تعبئة جهود الجميع من سلطة تنفيذية

وتشريعية وأحزاب سياسية ومجتمع مدني لضمان حقوق المواطنة الكاملة لهذه

الفئة العريضة من أبناء الوطن.

فهذه التمثيلية التي تجد لها سند قوي داخل الوثيقة الدستورية لسنة

2011، تعد السبيل الأنجع لإسراع صوتها، وهي الكفيلة بتجويد وتمثين

السياسات العمومية الموجهة لكل مغربي فرضت عليه الظروف أن يغادر

بلده ويستحمل عناء الغربة.

لهذا، نسألكم، السيد رئيس الحكومة، عن الإجراءات التي تنوون

اتخاذها لتفعيل المضامين الدستورية والعمل على ضمان إسهام ما يقارب من

خمسة ملايين مهاجر مغربي في الحياة السياسية.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

تريد أن تقول حتما خلق الثروة.

أعطي الكلمة الآن للفريق الاشتراكي المحترم.

لماذا لا تعمل الحكومة من خلال اتفاقيات مع دول الإقامة على تخصيص أقسام للغة العربية بمدارسها لفائدة أبناء الجالية المغربية؟ أي مجهود تبذله وزارة الأوقاف لبناء مساجد بالمعايير المغربية وتوفير قيمين دينين لإرشاد المغاربة بالخارج إلى قواعد العقيدة السمحة البعيدة عن التطرف والانحراف؟

التحدي الثاني، السيد رئيس الحكومة، يتمثل في استفادة الاقتصاد المغربي من الإمكانيات الاستثمارية للمغاربة المقيمين بالخارج بوضع نظام تحفيزي لتمويل المشاريع وتشجيع المهاجرين على الاستثمار بتحفييزات جبائية وضرورية وتسهيلات إدارية.

فنحن نطالب الحكومة بإحداث شبك دائم لاستقبال ملفات المهاجرين وتدير شؤونهم الإدارية، كما نطالب بتسهيل ولوجهم إلى القروض البنكية المغربية للسكن والاستثمار معاً، على سبيل المثال المغاربة المقيمين بإيطاليا وإسبانيا، هي، السيد رئيس الحكومة، أنا كنعني الأبنك المغربية، المؤسسات المغربية، لأن هناك واحد القوانين في إسبانيا وفي إيطاليا اللي خذا قرض السكن وما سددش القروض ديالو 3 أشهر كيشي له وخا خص 90% كمشي له الشقة ديالو، هنا خاصنا نفتحو الباب ديال المؤسسات البنكية ديالنا اللي كيمثلونا خارج أرض الوطن باش يعطيو القروض للمغاربة بفائدة أقل، لأن إسبانيا كتعطي ب 2%.

التحدي الثالث، السيد رئيس الحكومة المحترم، يتعلق بالجاليات خارج أوروبا وآسيا والعالم العربي وأستراليا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، فلكل مشاكله وخصوصياته المتنوعة بتنوع بلدان الإقامة، على سبيل المثال هناك جاليات، السيد رئيس الحكومة، في أمريكا اللاتينية وفي إفريقيا من الصعب أنه باش يبقى يزور العائلات ديالو ولا يتجه للوطن ديالو سنويا، لأن الكلفة ديال التذكرة ديال الطائرة تكلفه مبالغ كبيرة وما يمكنش الإنسان يجي والأسرة ديالو مع الأطفال ديالو، ذاك الشي باهظ جدا.

كذلك، السيد رئيس الحكومة، بغيناكم تحلو بعض المشاكل ديال الجاليات اللي كتعيش في أوضاع متأزمة بدول تعرف توترات ونزاعات وحروب، بحال ليبيا، بحال العراق، بحال بعض الدول اللي عندها مشاكل، خاص الدولة تخلق واحد اليوم وطني لتفقد المواطنين كما هو معمول به في عدد من الدول.

التحدي الرابع، السيد رئيس الحكومة، هو التواصل المؤسساتاتي مع هذه الجاليات وجودة الإنصات إلى مشاكلها ومراقبة المتغيرات التي تطرأ عليها وتراقب الحلول الملائمة في الزمان والمكان المناسب، وهو ما يقتضي تعزيز الدبلوماسية المغربية في هذا الاتجاه.

اسمح لي، السيد الرئيس، ما غاديش نكمل، لأن بقات لي 12 ثانية. ابغيت بعض المشاكل، السيد الرئيس، على مستوى بعض الدول اللي هي كتفرض بعض القوانين قاسية، ويمكن تحقير بعض أفراد الجالية ديالنا بحال إيطاليا وبحال إسبانيا الحالة ديال السجون ديال المغاربة في إيطاليا.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

نسألكم، السيد رئيس الحكومة، حول حصيلة السياسات العمومية المتعلقة بمغاربة العالم؟

وأيضا نسألكم عن مدى توفر الحكومة على رؤية واضحة لإنزال المضمون الديمقراطي والتشاركي وكذلك السياسي المتعلق بمغاربة الخارج على أرض الواقع؟

السيد الرئيس:

شكرا.

السؤال ما قبل الأخير في هاذ المحور للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد عدال:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في الواقع موضوع السياسات العمومية وانعكاساتها على وضعية المغاربة المقيمين بالخارج، لا يمكن النظر إليها من زاوية واحدة، بل هناك زوايا متعددة بدء من أوضاعهم في بلدان الإقامة ومدى قدرة الحكومة على التدخل لدى دول الإقامة لضمان محيط عيش كريم للمغاربة بالمهجر، مروراً بشؤون الحفاظ على هويتهم المغربية وثوابتهم الدينية والوطنية وضمان التواصل العميق مع وطنهم الأم إلى تحفيزهم على الاستثمار وتسهيل المساطر الإدارية، وتمتعهم باستثناءات تراعي خصوصية إقامتهم خارج الوطن، وتوفير المناخ الملائم وتحسين المحيط الداخلي لاستقبال كفاءتهم وخبراتهم وقدراتهم العلمية والثقافية والاقتصادية لمساهماتهم في مجال التنمية الداخلية للمغرب.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إنطلاقاً من هذا المنظور، نلخص التحديات المرتبطة بتدبير هذا الملف فيما يلي:

أولاً، أجيال من المغاربة المقيمين بالخارج لا علاقة لهم بالمغرب إلا الأصل، وأقصد الجيل الثاني والثالث وهي أجيال تربت وترعرعت في مناخات ثقافية متعددة ومختلفة.

أي مجهود حكومي في مجالات الأوقاف والشؤون الدينية والثقافية يوجه إلى الجاليات المغربية بالخارج للحفاظ على أمنها الروحي والثقافي وتعزيز التواصل بين هذه الأجيال والوطن الأم؟

في أوروبا وبالخصوص في دول معينة في أوروبا التي هي دول جنوب أوروبا، بالخصوص في فرنسا وإسبانيا وإيطاليا وبلجيكا وألمانيا وهولندا، هاذ الدول تقريبا فيها 80% من المغاربة الموجودين في الخارج.

هاذ المغاربة أيضا عندهم واحد الميزة وهو سرعة الاندماج والقدرة العالية على الاندماج في البلدان التي يقيمون بها، اليوم العدد كبير منهم أطر، كفاءات، في الجامعات، في القطاع الخاص، عدد منهم شاركوا في الحياة السياسية من خلال أحزاب سياسية أوروبية، احنا عندنا اليوم عدد كبير من المستشارين الجماعيين، مسؤولين جماعيين في مختلف البلديات الأوروبية، عندنا برلمانيين، عندنا أيضا وزراء ووزراء، إذن عندنا واحد العدد من الكفاءات عالية في هذه الدول بالخصوص الأوروبية، ولكن أيضا في عدد من الدول الأخرى.

هاذ مغاربة العالم أيضا كما قلت شريحة مهمة، لأنهم مرتبطون ببلدهم ارتباط قوي، على الرغم من كل ما يقال، المغاربة هم من بين الشعوب في العالم الأكثر انتقالا إلى بلدهم، هذه الحركة التي كتم في الصيف من الهجاء إلى المغرب والرجوع في ضخمتها لا توجد في أي بلد في العالم على حسب المقارنات والإحصائيات 4 مليون و700 ألف تقريبا مرور، ذهابا، جبهة وذهابا، من أوروبا إلى المغرب، ومن المغرب إلى أوروبا وتم وهي فريدة تقريبا في العالم، هذا يعكس أن هؤلاء المغاربة مرتبطون ببلدهم معترون بانتائهم إلى بلدهم وبهويتهم، وهذا شيء مهم جدا يجب أن نثمنه ونعترفوا بالقيمة ديالو.

وأيضا على المستوى الاقتصادي هاذ الجالية المغربية أو المغاربة المقيمين بالخارج على الصحيح يساهمون إسهاما نوعيا في الاقتصاد الوطني، نوعي، والتحويلات المالية ديال المغاربة المقيمين بالخارج إلى بلدهم شهدت نمو مضطرد، كتزيد بواحد الشكل كبير جدا بالخصوص في العقدين الأخيرين، في هاذ 20 سنة الأخيرة، والآن تعد أكثر من 60 مليار درهم تقريبا من التحويلات بالعملة الصعبة، انتقلت تقريبا من 20 مليار سنة 1998 إلى 60 مليار في سنة 2016، يعني نحسبو تضاعفت ثلاثة المرات في ظرف لا يصل إلى 30 سنة، يعني هذا تضاعف كبير ومهم جدا.

هناك أيضا اهتمام لدى مغاربة العالم بنقل الخبرة، بنقل التجربة ولذلك لقي برنامج "فينكم" الذي كان بدا منذ فترة، لقي تجاوب من عدد من الكفاءات المغربية خبراء ذوي مستويات عالية جدا، محمولون بنقل تجاربهم إلى بلدهم، هناك عدد منهم في إطار اتفاقيات، بطبيعة الحال، مع الجامعات ومع مركز الدراسات، هناك اشتغال مهم، ونحن نطمح في أن نطور هذه البرامج في المستقبل.

هناك عدد أيضا من مغاربة العالم التي تيشغلوا في إطار المجتمع المدني في بلدان الاستقبال، وعندهم اهتمام كبير بنقل تجاربهم الاجتماعية، الدعم التنموي، الخبرات من خلال المجتمع المدني إلى بلدهم، فهناك عشرات الجمعيات تشتغل على هذا لأساس في شركات مع جمعيات مغربية أو

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

استفدت الوقت المتاح لفريقكم، الكلمة الآن لمجموعة العمل التقديمي، وهو آخر سؤال في هذا المحور.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

السيد رئيس الحكومة،

نريد تصورات حكومتكم حول بناء مشروع وتكوين دياسبورا المغربية في قلب التنمية الشمولية؟
شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار.

أعطي الكلمة الآن للسيد رئيس الحكومة للإجابة عن الأسئلة التي طرحت.

للتذكير هذه ثاني جلسة يعقدها مجلس المستشارين في الموضوع المتعلق بمغاربة العالم.

السيد سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه.

السيد الرئيس،

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الحكومة،

أنا في البداية أريد أن أعبر عن سعادي بمناقشة هذا الموضوع المهم، الذي كيههم شريحة من أبناء الوطن يوجدون خارج الوطن، هاذ الإخوان ديالنا والأخوات ديالنا التي كيعيشوا في الخارج يحظون بتقدير خاص، وأيضا باهتمام خاص من جلالة الملك حفظه الله والذي لا تخلو العديد من خطبه ومن مبادراته بالعبارة بهم.

هاذ الشريحة ديال المغاربة مهمة جدا، مهمة لأنها أولا عدديا كبيرة، الآن كما قلت هي 5 مليون ونصف تقريبا، 4 دالمليون ونصف تقريبا أو 5 مليون حسب الإحصائيات، وهاذ العدد تضاعف بطريقة سريعة في المراحل الأخيرة، ليس فقط نتيجة الهجرة هاذ العقد الأخير ولكن أيضا نتيجة التوالد، الزواج والتوالد ديال الشباب والشابات المغاربة في الخارج، فهاذ الشريحة أصبحت مهمة لأنها الآن تشكل تقريبا 13% من عموم المغاربة، و13% شيء مهم، شيء كبير، مغاربة العالم في عمومهم ساكنة شابة، 70% منهم عندهم أقل من 45 سنة، من بينهم على الأقل 20% ولدوا في المهجر، في الخارج.

من حيث التوزيع الجغرافي نعرف جميعا بأن الأغلبية الساحقة موجودون

محور المجال الاجتماعي، محور المجال الثقافي والتربوي، محور المساعدة القانونية والمواكبة الإدارية، محور تعبئة الكفاءات والشبكات ديال مغاربة العالم، محور الاستثمار والتنمية الاقتصادية، وأخيرا محور تطوير الشراكة مع المجتمع المدني المغربي بالخارج وتطوير التواصل مع مغاربة العالم.

وفي كل محور هناك إجراءات تمت، وهناك إجراءات تتم، وهناك إجراءات إن شاء الله سنعمل على أن تتم في المستقبل.

في البداية، السيد الرئيس، لا بد أن أشير كمحور أول إلى أن عملية استقبال مغاربة العالم عندما يعودون إلى أرض الوطن في إطار عملية "مرحبا" هي عملية تتم بالرئاسة الفعلية لجلالة الملك نصره الله، وهي عملية فريدة من نوعها في العالم كما قلنا، نظرا للعدد الهائل من المغاربة الذين يعودون إلى بلادهم والذين يعبرون الحدود والذي يفوق 4.7 إلى 4.8 مليون عابر في الاتجاهين جيئة وذهابا خلال الفترة الصيفية.

وأيا لكونها مناسبة سنوية متميزة يؤكد خلالها هؤلاء المغاربة ارتباطهم ببلادهم وصلتهم الوطنية بوطنهم الأم، وكذا بالنظر لأهمية وكبر وضخامة الإمكانيات اللوجستية والمادية والبشرية والتقنية المرصودة لإنجاح هذه العملية، وخاصة من طرف عدد من المؤسسات وخاصة من طرف مؤسسة محمد الخامس للتضامن، التي تقوم بدور محوري في هذه العملية بتنسيق مع الوزارة المعنية.

ومع مرور السنوات، وصلت هذه العملية إلى مستوى عالي من النضج بسبب الإمكانيات المتعلقة بالبنية التحتية للاستقبال، بالمسطر الإدارية التي كنهوا تسهوها عند شرطة الحدود والجمارك والرفع من جودة الخدمات على متن البواخر والطائرات.

وقد استمرت هذه العملية في هذه السنة، وبالمناسبة في هذه السنة تم تهيئ مخطط للملاحة البحرية مكن من توفير أسطول يتكون من 27 باخرة تؤمن 10 خطوط بحرية بطاقة استيعابية تناهز 63000 مسافر يوميا بما فيها 37000 عبر ميناء طنجة المتوسط وحده.

المجالات الأخرى نذكر منها:

أولا المجال التربوي، في المجال التربوي هناك جهود تحاول ما أمكن أن تكون هناك مواكبة للجهد التعليمي والجهد التربوي لمغاربة العالم على الرغم من صعوبة هاذ العملية، لأن فيها مفاوضات مع الدول المستقبلية، هناك دول تقبل، هناك دول لا تقبل، هناك دول تقبل بشروط، باتفاقيات أحيانا فيها تضييقات وفيها صعوبات، لكن رغم ذلك عملت الحكومات السابقة على بلورة وتطوير برامج لتعليم اللغة العربية وتعليم الثقافة المغربية لمغاربة العالم منها برامج التعليم الرسمي والمصادقة على الصيغ النهائية للإطار المرجعي الخاص بتعليم الثقافة المغربية.

تنوع أنظمة وفئات التعليم الثقافة المغربية إلى 3 أنواع من الأنظمة: النظام الأول هو التعليم النظامي، يعني في مؤسسات رسمية أو شبه رسمية، ولكن نظامية تعطي شهادات تدرس ببرامج التدريس ديال بلد

مؤسسات مغربية.

البرنامج الحكومي خاص هذه الشريحة بمجموعة من التدابير التي تهدف إلى الدفاع عن مصالحهم والدفاع عن حقوقهم والعمل على حماية هويتهم الثقافية وهويتهم الدينية وأيضا تعزيز مساهمتهم في تنمية بلادهم، ومن أهم هذه التدابير ما يلي، التي شار لها البرنامج الحكومي أذكرها باقتضاب:

تفعيل المقترحات الدستورية الفاضية بإشراك مغاربة العالم في المؤسسات الوطنية، وهاذ الشي غادي نعمل عليه كلما جاءت الفرصة في المستقبل تنجي على حسب التطورات، وأيضا العمل على الإسراع بإخراج القانون المتعلق بمجلس الجالية المغربية بالخارج، وهاذ مشروع القانون موجود وهو في طور الاستشارة الآن، نتمنى في الأشهر المقبلة تكون الاستشارات مع المؤسسات المختلفة قد تمت وبالتالي يصادق عليه المجلس الحكومي ويعرض على البرلمان.

ثالثا، استكمال ورش الإصلاح القنصلي ومسلسل تحديث وتجويد الخدمات القنصلية والاجتماعية لفائدة مغاربة العالم، وهذا أيضا واحد الورش مهم غادي نهموا به، كانت هناك واحد المجموعة ديال المقاربات وكانت هناك محاولات، صحيح، لكن لا نزال نحس بأن هذا الورش يحتاج إلى اهتمام أكثر.

هناك أيضا أشار البرنامج الحكومي إلى إعطاء اهتمام أكبر لحماية القاصرين المغاربة الغير المرافقين باعتبارهم فئة هشة معرضة للاستغلال بمختلف أنواعه من قبل عصابات الاتجار بالبشر أو الجماعات التبشيرية أو الجماعات المتطرفة أو غيرها.

رابعا، هناك أيضا تطوير وتفعيل اتفاقيات الضمان الاجتماعي واليد العاملة القائمة حاليا وتوسيع الاتفاقيات لدى بلدان أخرى.

وهناك أيضا أخيرا الاهتمام بإشكالية السجناء المغاربة في السجون الأوروبية بالخصوص وخصوصا، خلال المرافقة القانونية وسأرجع إلى هذه النقاط.

فيما يلي إذن سأستعرض الحصيلة العامة في المرحلة الأخيرة وهي الأوراش التي كنهتغلو عليها الآن فهذا الموضوع، وإن كان بغيت نشير لواحد المسألة، هو أنه المهنيات، ذاك الشي الذي بغينا نديروه كبير جدا، جميعا باش ننسبو هاذ الموضوع هذا، ولكن النتائج التي كنهتغلوها في كثير من الأحيان كمشي تدريجيا وشوية بشوية، احنا كنعرفو بأن التطلعات ديال مغاربة العالم أكبر مما نحققه وما نحققه الدولة المغربية أو ما نحققه الحكومة والقطاعات المعنية أو ما نحققه الإدارة، لكن سنعمل إن شاء تدريجيا على التجويد، باش نطورو العمل ديالنا على المستويات التي عندكروها.

وبالمناسبة، هناك إستراتيجية فهاذ المجال وطنية تشاركية مندمجة كانت قد بلورتها الوزارة المعنية، وزارة المغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة تنفيذًا للتوجيهات الملكية السامية، وهاذ الإستراتيجية مركزة على 3 دالمحاور تتكامل فيما بينها.

لكن نتمناو إن شاء الله يتطور أكثر، وهذا البرامج اللي هي قديمة من الستينات وأنا عاقل عليه من الستينات، وكان الوالد ديالي راه باقي عاقل عليه في الصغر كان كيمشي في البرنامج في رمضان إلى بعض المدن الفرنسية، عقلت عليه، هو برنامج قديم كان يقوم به المغرب، لكن يقوم بأدوار مهمة في الأوساط ديال مغاربة العالم للترشيد الديني والترشيد القيمي لبث القيم الإسلامية الراقية والسلمة، وأيضا وزارة الأوقاف تقوم بتزويد الجمعيات والمساجد المغربية في الخارج بعدد من الكتب، وخصوصا بنسخ المصحف المحمدي إضافة إلى دعم مباريات في مجال تجويد القرآن الكريم أو في مجالات أخرى وتخصيص الجوائز التقديرية لمغاربة العالم في هذا المجال.

وبغيت نشير إلى أنه حيثما يحس المغرب بأن هناك مخاطر حقيقية، فإن التدخل يكون استثنائي، مثل أنه في ساحل العاج مثلا، وفي الكوديفوار وفي بعض الأوساط الإفريقية هناك حركة ديال التشيع واسعة جدا وكبيرة، هنا تدخل المغرب عن طريق المنح للتلاميذ المغاربة، والآن كنعطى المنح لعدد مهم جدا من التلاميذ هناك، باش يدرسوا في المدارس عن طريق المدارس التي توجه التوجيه الديني السلم لمخيمتهم من أن يلجئوا نتيجة الفقر أو الحاجة أو الهشاشة إلى تلقي أموال من جهة أخرى، تحاول ما أمكن أن تستغل ذلك للتأثير في عقيدتهم أو في توجهاتهم الدينية، إذن هذا راه واحد البرنامج فيه اليقظة وفيه محاولة التدخل في الوقت المناسب عندما نحس بأن هناك هاذ العملية ديال التأثير على عقيدة المغاربة وعلى توجهاتهم الدينية. في ما يخص الدعم الاجتماعي، هذا فيه واحد المجموعة دالمشاريع، ولكن أنا أريد أن أقول منذ البداية هي مشاريع مهمة تحتاج إلى تطوير في المستقبل، هناك مشاريع لدعم تدرس أبناء الأسر المغربية المعوزة، وهذا كاي هو الكوديفوار اللي حضرت عليه، هذا دعم لأسر مغربية المعوزة بواحد الشكل كبير جدا كاي في الكوديفوار وكاي في الجزائر، وكاي في بعض الدول الأخرى.

هناك دعم التكوين المهني والحرفي لشباب مغاربة العالم، وذلك بهدف دعم اندماجهم الاجتماعي والحرفي في سوق الشغل في بلدان الإقامة، عن طريق التكوين كيجيوا حتى لها وكيتكونوا وعاود كيرجعوا أو كيتدعموا تما. هناك الإدماج الدراسي للعائدين اضطراريا من أبناء المغاربة القاطنين بالخارج، وهذا كنهاولوا ما أمكن يكون عندما تكون هناك حالة استعجال، مثل عودة المغاربة مثلا من ليبيا مثلا أو اليمن أو سوريا أو غيرهم.

هؤلاء المغاربة الذين يرجعون نتيجة وجود إشكالات في البلد الذي كان يقعون به، كتكون هناك معالجات مستعجلة ومسرعة للطلبات المتعلقة، إما بمعادة الشهادات أو الدبلومات المحصل عليها في بلدان الإقامة أو إعادة الإدماج الدراسي في المدارس والجامعات وفي مدارس التكوين المهني المغربية، هذا برنامج كيكون استعجالي ومؤقت عندما تكون هناك مشاكل وأزمات، وكل ما كان هناك نظام يقظة كل ما كان شي حاجة من هاذ الشي كتنطلق هذاك نظام اليقظة وتؤسس لجنة ديال الاستعجال وكتبشر هاذ

الاستقبال، وتعطي شهادات من بلد الاستقبال، فهو تعليم مندمج يدرس بالمدارس النظامية داخل التوقيت الرسمي للدراسة، ويستفيد منه عشرات الآلاف من التلاميذ، التعليم المؤجل يدرس بالمدارس لكن خارج التوقيت الرسمي للدراسة، تقريبا يفوق عدد المستفيدين حاليا 40000 مستفيد، وهناك تدريس غير نظامي موازي لدى الجمعيات يدرس في نحو 400 جمعية أو مسجد في بلدان الاستقبال، وهو بدعم من الدولة، بطبيعة الحال، لفائدة عشرات الآلاف أو أكثر من 20000 شخص تقريبا.

وهناك أخيرا، التعليم عن بعد بالمدرسة والتي أطلقته مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج، أعطيت انطلاقته سنة 2013 وذلك لتجاوز إكراهات التعليم النظامي وصعوبته في عدد من الأوراش.

ونحن بطبيعة الحال سنعمل على تطوير هذه الأنواع ديال التعليم كله على الرغم من الصعوبات الموجودة فيه.

هناك أيضا برنامج التعليم غير الرسمي للغات والثقافة المغربية بالخارج، يركز هذا البرنامج على دعم ومواكبة مشاريع جمعيات مغاربة العالم النشيطة في مجال تعليم اللغات والثقافة المغربية لفائدة الأطفال المغاربة في الخارج، وبالتالي هناك دعم ومواكبة لعدد من الجمعيات بكل من فرنسا وإيطاليا وإسبانيا وهولندا، إضافة إلى تزويد حوالي 70 جمعية نشيطة في هذا المجال بحوالي 57000 من الكتب المدرسية واللوازم الديدانكتيكية برسم الموسم الدراسي 2016-2017، وسيتم تجويد هذا البرنامج ديال التزويد بالوسائل الديدانكتيكية والكتب المدرسية في المستقبل إن شاء الله، ولكن يمكن أن نعتز بأن هناك عشرات الآلاف من التلاميذ ومن الأطفال المغاربة يستفيدون من هذا الجهد، الذي احنا نحس بأنه لا يزال قاصرا لا يشمل جميع الدول، لا يشمل جميع الأوساط، لا يصل إلى جميع الجمعيات، صحيح، ولكن هناك إصرار وهناك طموح في أن تطور هذا البرنامج باش يفيد أكثر إن شاء الله.

فيما يخص التأطير الديني، وقد أشار إليه بعض السادة المستشارين في أسئلتهم، هذا التأطير الديني عندو أهمية بالغة، ونحن نتفق مع السادة المستشارين الذين أشاروا إلى أن التأطير الديني مهم في مواجهة التوجهات، إما الشيعية وإما المتطرفة في مجال التعليم الديني، والمغرب كان دائما يقوم بجهد في هذا المجال، عن طريق إرسال الخطباء، وإرسال المتخصصين في العلوم الشرعية والدراسات الإسلامية والوعاظ والمقربين المشهود لهم بالكفاءة المهنية والعلمية، وهذا البرنامج تشرف عليه وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية وأيضا المجالس العلمية، فهذا البرنامج مستمر سنويا، إما موسمي بمناسبة شهر رمضان أو بعض المناسبات، وإما أيضا دعم مستمر لبعض الجمعيات وبعض المساجد المغربية في الخارج، إما لتنظيم ندوات أو مؤتمرات أو مناظرات.

وإذن هناك محاولة لرفع مستوى هذا التأطير، عدد الوعاظ والمقربين الذين يرسلون في المناسبات لا يزال محدودا، يصل إلى 220 سنويا الآن،

عليها من أي إدارة مغربية ما غيبقاش تحتاج تمشي تدير لها المصادقة، من قبل كانت إلى شديتي من العمالة أو من الجماعة أو من الإدارة واحد الوثيقة كهمك خاصك تمشي لقسم القنصلي، المديرية ديال الشؤون الاجتماعية والقنصلية في وزارة الخارجية باش تدير (Légalsation) المصادقة عليها وتمشي للسفارة ديال الدولة المعنية اللي غادي تمشي لها، اللي غادي تقدم الوثيقة باش يعاود يصادقوا.

الآن، انضمينا لواحد الاتفاقية دولية اللي هاذيك الوثيقة اللي غيعطوك في العمالة أو يعطيوها لك في الجماعة أو يعطيوها لك في الإدارة المعنية هاذيك يمكن أن تحدهما في العالم كله بدون حاجة إلى أي مصادقة، هذا انضم المغرب إلى هذه الاتفاقية والآن راه دخلت حيز التنفيذ.

فهذا واحد الإجراء ترفع واحد العبء كبير على المغاربة، بدلا ما يدوروا على الإدارات ويمشيوها يقبلوا فين يصادقوا، إلى آخره، وخاص يقبل على هذالك المكتب فين كاين، وذيك الساعة وزارة الخارجية دارت واحد الخمسة دالمكاتب، واحد في الشمال وواحد في الوسط، إلى آخره، باش تسهل، باش تقرب ولكن خمسة ما كافيينش، عندنا 12 جهة وعندنا كذا و80 إقليم ما كافيينش، الآن بهاذ الإجراء تنحيدو هاذ الشئ كامل، فهذا راه واحد القفزة محمة بالانضمام لهاذ الاتفاقية، تهز واحد العبء كبير على المغاربة المقيمين بالخارج.

لكن هناك أيضا عدد من الإجراءات اللي تدارت كلها الإجراءات اللي تدارت في الإدارة المغربية، مثل مثلا "محافظتي"، الخدمة ديال "محافظتي" هي خدمة إلكترونية عن طريق الانترنت اللي يمكن للواحد يدخل لها وغادي يعرف الوضعية ديال العقار ديالو.

كما أنها كهمك المغاربة المقيمين داخل الوطن، كهمك أيضا المغاربة المقيمين خارج الوطن، هذه الخدمة الآن ديال التعرف على وضعية العقار باقي الآن ما بدأت ولكن غادي تبدأ في القريب، الآن احنا في المرحلة الأولى، "محافظتي" إذا دخلت له غادي تلقى الإجراءات، جميع المساطر، جميع الإجراءات، هذه المرحلة الأولى.

المرحلة الثانية اللي غادي تبدأ بعد شهر غادي تولي تعطيك العقار ديالك الوضعية ديالو، وأي تغيير، أي تعرض، أي حاجة تهم العقار ديالك غادي يوصلك الإشعار عن طريق، كما قلنا من قبل، عن طريق إما رسالة بريدية، (SMS)، وإما البريد الإلكتروني أو هما معا، على حسب الملف ديالك غادي توصلك فورا باش تعرف العقار ديالك، هذا غادي يحل جزء كبير من المشاكل ديال مغاربة العالم فين يخص العقار، على الأقل غادي يطمأنوا على العقار ديالهم، ماشي هما اللي غادي يمسيو يحسوا، الإدارة هي اللي غادي تمشي تبحت عليهم وتعلمهم بالوضعية ديال العقار والتحويلات ديالو، وهذا شئ مهم، إن شاء الله غادي يبدأ في القريب.

وأيضا "ضمان الاجتماعي" هذه الخدمة الإلكترونية ديال "ضمان الاجتماعي" ديال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي خدمة ستيح

الملفات.

هناك أيضا المنح الجامعية اللي عدد من الطلبة المعوزين من أبناء الجالية المقيمين بالخارج، وكنعطى لهم الأولوية فيما يخص المنح في بلدان الإقامة بطبيعة الحال، وهاذ البرنامج يشمل إلى حد الساعة أكثر من ألف منحة تقريبا، الآن سنويا كنعطى خصوصا في البلدان اللي كنعيش فترات ديال الأزمات الاقتصادية فاش كان مشكل ديال الأزمة الاقتصادية في اسبانيا أو في بعض الدول اللي تيكون فيها غلاء ديال المعيشة وصعوبة الدراسة أو غيرها، هذه فيها تدخلات.

المساعدة الاجتماعية للمغاربة الموجودين في وضعية هشة وخارج أرض الوطن، هذا تتحاول هناك محاولات لأداء مصاريف ترحيل الراغبين في العودة إلى أرض الوطن بطبيعة الحال، ولكن بالخصوص إدراج المقيمين في الدول التي لا تجمعها بالمغرب اتفاقية الضمان الاجتماعي ضمن الفئات المستفيدة من نظامي المعاشات في التأمين الإجباري على المرض، وهذا برنامج حاولنا ما أمكن يكون متدخل، الدول اللي ما عندهومش اتفاقية مع المغرب فيما يخص الضمان الاجتماعي كتحاولوا ما أمكن ندجمعهم في نظام المعاشات، نظام التأمين الإجباري على المرض الموجود في الوطن.

ولكن أيضا هناك العمل على توسيع اتفاقية الضمان الاجتماعي إلى الدول التي لا تشملها إلى حد الساعة باش تكون هاذ الاتفاقية وتكون الحماية الاجتماعية لمغاربة العالم أكثر فائدة لهم.

هناك تنظيم الخيمات الصيفية لأبناء المغاربة المقيمة بالخارج، باقي العدد محدود ولكن سينتطور تدريجيا في السنوات المقبلة إن شاء الله.

المحور الخامس، هو المساهمة في تحسين الولوج إلى الخدمات العمومية، هذه من المسائل المهمة، واحنا بعد الخطاب الملكي الأخير خطاب العرش اللي أشار فيه جلالة الملك إلى المشاكل الإدارية الموجودة وإلى ضرورة التعتبة باش نحلوا هاذ الإشكالات الإدارية.

ونحن نريد أن نقول هنا بأن الحكومة راه احنا الآن تنديروا برمجية على أن جميع الأمور اللي وردت في هاذ الخطاب الملكي غادي نجردها وغادي نحاولو نستجبو لها، والحكومة ستكون معبئة لمعالجة الاختلالات، واحنا نعرفوا بأن المغاربة المقيمين بالخارج هم من بين الفئات التي تعاني من هاذ الإشكالات ديال تعقد المساطر وتعقد الإجراءات الإدارية إلى آخره، واحنا تلقينا في هاذ المجال العديد من الشكايات.

ويمكن أن أقول بأنه الأمور اللي تمت لحد الساعة شئ مهم، أولا الشباك الخاص بمغاربة العالم، والآن موجود في جميع العالات والأقاليم والجماعات الترابية وفي المؤسسات العمومية، الآن هاذ الشباك خاص بمغاربة العالم موجود يرجعوا له، وعند وجود أي إشكال يمكن توجيه الشكاية إلى الوزارة المعنية.

ثانيا، اتخاذا كافة التدابير لتفعيل اتفاقية التهميشة (à l'Apostille) هاذ الاتفاقية اللي انضم لها المغرب أخيرا، هاذي بمقتضاها الوثائق اللي غيتحصل

لكن أيضا تم أخيرا إطلاق واحد المشروع جديد اللي هو الجهة "13"، أريد هنا أن أحبي تحية خاصة الكونفدرالية العامة لمقاوات المغرب التي قامت بهذه المبادرة، بطبيعة الحال بتنسيق مع القطاعات الحكومية المعنية، ومن هنا منذ أيام فقط أعطيت الانطلاقة الرسمية لهذا المشروع الخاص بالمقاولين المغاربة في الخارج لتمكينهم من الولوج إلى الخدمات المختلفة المقدمة من طرف الاتحاد العام لمقاوات المغرب، ويسهل التنسيق معهم والتواصل معهم، التشبيك بينهم وبين المقاولين، أولا الفاعلين الاقتصاديين المغاربة، وأيضا هاذ المبادرة كهدف للتشجيع دياهم على الاستثمار في بلدهم أو التبادل الاقتصادي مع بلدهم أو بين بلدهم وبلد الإقامة لهم، هاذ المبادرة إن شاء الله احنا متفائلين بخصوص هاذ المبادرة وكتفائلو بالنتائج اللي غتأدي لها.

الآن في المجال الثقافي، لأن بعض الإخوان حضروا على المجال الثقافي، صحيح هناك احنا واعييين بأهمية وخصوصية الجانب الثقافي بالنسبة لمغاربة العالم في الحفاظ على هويتهم وعلى هوية أبنائهم، وفي تواصل أبنائهم مع الثقافة المغربية.

ولذلك، هناك برنامج ديال إحداث المراكز الثقافية المغربية بالخارج، وهاذ العملية انطلقت قبل ما نكون أنا في وزارة الخارجية، ولما كنت أنا في وزارة الخارجية والتعاون وأكبت الصعوبات اللي كانت، صعوبات إدارية، في بلد الإقامة بطبيعة الحال، صعوبات دبلوماسية أيضا، ولكن مع مرور الوقت بدأت تذلل تلك الصعوبات، والآن هناك عدد من هاذ المراكز الثقافية أسست وتشتغل وهناك مراكز ثقافية إن شاء الله اللي غادي تأسس في القريب وستتبعها بحال المركز الثقافي المغربي بباريس، أو غيرها، هناك إذن غيتم اشوية بشوية ولكن غتمشي بإذن الله.

لكن هناك عدد من البرامج الثقافية التواصلية بتنسيق مع وزارة الثقافة ولا الصناعة التقليدية أو عدد من الوزارات الأخرى، التنسيق مع الوزارة المعنية أي وزارة المغاربة المقيمين بالخارج مع الوزارات الأخرى، إما إرسال فرق مسرحية أو إرسال محاضرين أو التنسيق مع جمعيات المغاربة المقيمين بالخارج أو دعم حتى جمعيات مغربية في برامجها مع مغاربة العالم إما استقبالا وإما زيارة، هاذ الشيء كامل كين عدد من البرامج الثقافية في هاذ المجال، وهي واحد المجموعة ديال البرامج اللي هي، إلى بغينا نقول لا يمكن أن ندعي بأنها تستجيب لجميع حاجيات المغاربة اللي في العالم، ولكن هي تحت تصرفهم للاستجابة إلى كل حاجة أو كل طلب يأتي من هؤلاء المغاربة.

هناك أخيرا، واحد النقطة مهمة جدا هو أن هناك واحد مركز اتصال ونظام يقظة طور الإعداد في وزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج، هاذ نظام اليقظة اللي غادي ييتي 24/24 ساعة، لكن هو يحتاج إلى إعداد باش يكون عملي ويكون يشتغل، الهدف منو هو يتلقى أي شكاية عن طريق الهاتف أو عن طريق الانترنت من مغاربة العالم.

الشكايات كيتوصل بها الوزارة المعنية الآن كما تتوصل بها مؤسسات

للمغاربة داخل الوطن والمغاربة خارج الوطن أيضا إنجاز عدد من الإجراءات الإدارية عن بعد دون الحاجة إلى التنقل.

إذن أي تطور في الإدارة المغربية غادي يستفد منو مغاربة العالم أيضا إن شاء الله، ونحن حريصين باش يكون هاذ التطور.

هناك واحد الإجراء مهم بدأ منذ فترة، هو أن الوزارة المعنية نظمت واحد المنتدى الأول للمحامين المغاربة المقيمين بالخارج، والهدف منو هو المحامين كخبراء في الوضعية القانونية لمغاربة العالم هما يمكن يساعدو باش نديرو التشخيص للصعوبات الاجتماعية والقانونية والإدارية التي يواجهها مغاربة العالم، وأيضا معهم يمكن يكون التدارس سهل كيفاش غادي تطوروا القوانين ونظورو الأنظمة وغادي تطوروا الإجراءات، إلى آخره.

فهذا الحمد، شبكة المحامين للمغاربة المقيمين بالخارج بدأت إن شاء الله سنعمل على تحسينها وهي تهدف إلى أهداف أخرى من غير هذا الهدف اللي قلنا، وهو أن نعبأهم للدفاع عن المغرب في الخارج.

ولكن أيضا الوزارة المعنية دارت 26 اتفاقية مع محامين بالخارج أو مع مكاتب محاماة للمواكبة القانونية لمغاربة العالم، وهاذ البرنامج موجه بالخصوص إلى المغاربة، مغاربة العالم اللي في وضعية مادية هشنة ولتقديم الخدمة القانونية والخدمة الإدارية اللازمة لذلك، وفوضت اعتمادات مالية للسفارات ولقنصليات المملكة من أجل هذا التعاقد، اللي تم فعلا عدد من هذه التعاقدات، وواحد التعاقدات أخرى في دول أخرى غادي تجي مع المدة، إذن هاذ في المحور الخامس الذي هو محور ديال الولوج إلى الخدمات العمومية.

هناك سادسا، تيسير استثمار مغاربة العالم داخل المغرب، هذا تمت فيه أيضا جهود مهمة خاصنا نعترفو بها، لأن الحكومات السابقة كانت دائما تهتم إلى أن تيسر لمغاربة العالم الذين يريدون الاستثمار في بلدهم، تيسر لهم الآليات والإجراءات، وبالتالي فيها أولا داخلين في التحفيزات العامة بطبيعة الحال، التحفيزات العامة الموجودة المتخذة لتشجيع المستثمرين عموما، سواء كانوا مغاربة أو غيرهم، اللي فيه إما إعفاءات ضريبية أو تحفيزات مالية أو غيرها، هذا داخلين فيه.

ولكن أيضا، تم إحداث صندوق استثمار مغاربة العالم، هذا صندوق خاص، أحدث صندوق استثمار مغاربة العالم (MDM-Invest) وهو الذي يتولى إدارته أولا هو الصندوق المغربي للضمان، وهاذ الآلية تفتح لأي مغربي من مغاربة العالم اللي بغا يستثمر هنا أو عندو شي مشروع سابق ويريد أن يوسع هذا المشروع، إما في الصناعة أو في الخدمات أو في التعليم أو في غيره، يمكن أن يحصل على دعم، بطبيعة الحال وفق شروط، كين واحد الشروط ولكن كيجصل على دعم بشرط بطبيعة الحال أن تغطي مساهمة هذا المستفيد 25% على الأقل من كلفة المشروع بالعملة الأجنبية تدفع أو تحول للحساب الخاص للمشروع بالدرهم، ويستفيد مغاربة العالم من عدد من التحفيزات أو التموليات الخاصة في هذه المشاريع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم.

نتنقلو الآن إلى اسمحتو إلى التعقيبات على جواب السيد رئيس الحكومة، وأبدأ بأول متدخل معقب عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على النبي المصطفى الكريم وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات الوزيرات،

الإخوة الوزراء،

إخواني المستشارين والمستشارات،

السيد رئيس الحكومة،

باسم الفريق الاستقلالي أود أن أشكركم على المعطيات والمعلومات التي تفضلتم بها في موضوع الجالية المغربية في الخارج أو ما يصطلح عليه وتعودنا أن نستمعه مغاربة العالم، واختيار الفريق الاستقلالي هذا يرجع بالأساس إلى أدبيات الحزب، إلى نضالات وتاريخ حزب الاستقلال الذي أعطى من أولوياته العناية بالعمال المقيمين أو الجالية المقيمة في الخارج، حيث جعل حزب الاستقلال من ضمن قياداته في الجهاز التنفيذي عناصر مهمة وازنة في هذه القيادة، كما جعل من روابطه وفروعه ومنظّماته الموازية تمثيلية مشرفة.

لا يجادل اثنان بأن هذه الشريحة من المغاربة تعمل جادة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمغربنا الحبيب، سيما وهي تضخ أكثر من 5 ملايين درهم سنويا في خزانة الدولة، سيما أيضا وأنها تفوق 130 أو 135 مليار من الودائع المدووعة في الأبنك، فهي نتاج مشرفة نتخر بها ونعتز بها ونحاول جاهدين أن نكتف من هذه المداخل ونكثر منها للتنمية اقتصادنا المغربي.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

استمعنا يمعان لأجوبتكم أو لجوابكم وما شمله من معطيات، معطيات أنا كمغربي ومنتبع كدت أن أفاجأ بها، بحيث إلى كان هاذ الشي كين في المغرب فنقول العام زين، ونقولو بأننا فعلا راه احنا نتعنتايو بعمال أو مغاربة العالم، ولكن يبدو أن لا شيء تغير.

واسمحوا لي، السيد رئيس الحكومة المحترم، لا يريد الفريق الاستقلالي إحباط الجهود المبذولة سواء لحكومتم أو الحكومات السالفة، خاصة وبجانبكم السيد الوزير المكلف بالجالية، فيجب أن لا نبخس مجهوداته

أخرى، تتوصل الوزارة المعنية بجوالي 4 ألف شكاية سنويا من مغاربة العالم، 39% تعني العدل، أمام القضاء، و24% كتعني وزارة الداخلية، والباقي تعني قطاعات أخرى مختلفة ومتنوعة.

وتحاول الوزارة المعنية إلى إحالة هذه الشكايات على الجهات المعنية، سواء كانت إدارات أو مؤسسات، ونسبة الاستجابة على ما يبدو على حسب التقارير اللي موجودة هي 56% تقريبا، بطبيعة الحال الشكايات المرتبطة بالعدل أو بالمسائل المحالة على القضاء لا يمكن للإدارة أن تستجيب لها، لأنها محالة على القضاء ويمنع القانون علينا أن نتدخل فيها، فهذا شق.

لكن الشق الآخر نحن واجب علينا نستجيبو لها، ولذلك أقول بأن نظام اليقظة الجديد الذي غادي توجدو الوزارة غادي يكون واحد النظام اللي غادي يحاول ما أمكن يتلقى أكبر قدر ممكن من هذه الشكايات ويحاول يتفاعل معها، وإن كان النظام العام دبال الشكايات الذي قلنا بأنه ستطلقه الوزارة المعنية واللي غادي يدمج مختلف الوزارات غادي يكون بما أنه غادي يكون عبر الانترنت وغادي يكون مفتوح وغادي يكون قابل للمتابعة، يعني الواحد اللي صيفظ شكاية لهاذ البوابة دبال الشكايات اللي غادي تخرج إن شاء الله في القريب، يمكن يتابع الشكاية ديالو ويعرف إمتى مشات للوزارة الفولانية؟ إمتى تحالت على الإدارة المعنية؟ واش كين جواب أو ما كاينش جواب؟ إلى آخره.

وأیضا ستتابعه الوزارة المعنية مركزيا، كما سيتاح للمغاربة المقيمين داخل الوطن سيتاح أيضا للمغاربة المقيمين بالخارج، وهذا غادي يطور الاستجابة للشكايات ولطلبات للمغاربة المقيمين بالخارج.

وأخيرا أريد أن أقول بأن بطبيعة احنا كنعسو بأن هاذ الفئة من المغاربة تحتاج إلى عناية كبيرة، وكنعسو بأن أهم ما تطلبه هذه الفئة من المغاربة كما يطلبه جميع المغاربة هو حفظ كرامتهم، والاستجابة الجيدة واستقبالهم بطريقة جيدة، هاذي إلى استلعنا نوصلو لها غادي نكونوا قطعنا أكثر من نصف الطريق.

ولذلك لا بد أن أوجه من هنا مباشرة إلى الإدارات بمختلف أنواعها، وإلى الجهات المعنية باستقبال، لا المغاربة المقيمين بالخارج ولا المغاربة داخل الوطن، إلى أنهم يجب أن يكونوا في مستوى المسؤولية الملقاة على عاتقهم.

ومن طبيعة الحال سنعمل إن شاء الله وفق البرامج الموجودة الآن على تطوير نظام الاستقبال في الإدارات العمومية أولا، وهاذ الشي فيه برنامج سيعمم، احنا بدينا الآن برنامج نموذجي أشرت له في واحد الجواب على واحد السؤال، وغادي نعمموه وغادي تكون الصرامة في تطبيق هذه البرامج إن شاء الله، ولا تنساهل مع أي مسؤول يحاول أن يتخلص من مسؤوليته ولا يقوم بواجبه في استقبال المرتفقين بالطريقة التي تستجيب لطلباتهم وتحفظ كرامتهم في نفس الوقت.

إن شاء الله سنكون على العهد وعلى الوعد بإذن الله.

الخطاب كاشط لوضعية المغرب، إذا احنايا إذا كان سيدنا عرا وشاف، كاشط هي (abrasif) هذه التعرية اللي عرا على الواقع المغربي وأحسن ما كايين هي المحاسبة مع المسؤولية.

احنايا الآن الناس اللي جادين راه احنا في تحفيزهم ودعمهم في أي موقع كنا، ولكن الناس اللي هما ما قادرينش أنهم يستمروا في قيادة الركب وتحمل المسؤولية بنزاهة ونظافة وجدية، فيجب أن الأوان لأن يعدلوا أو ينصرفوا. إذن السيد رئيس الحكومة أنا كنتفاجأ اليوم وجا في تصريحكم وجوابكم أن المغاربة أو الجالية المغربية في الخارج ممثلة في عدة حكومات أجنبية، منهم الوزراء، منهم كتاب الدولة، ومنهم مسؤولين، واش ما عندهم الحق، السيد رئيس الحكومة، يكونوا في الفئصليات؟ كنعينو مغاربة من المغرب وما عارفينش وما مكيفينش (Ils ne sont pas adaptés au climat) (qui se trouve en europe)، هذا الطقس الموجود في أوروبا راهم ما متعودينش عليه تصيفطو شي واحد للنروج ولا للبلدان اللي فيها البرد، هذا ما متعودينش خليوننا اولادنا ولاد المغاربة اللي تربوا وعاشوا تما ما تنعطيهومش هاذ الفرصة.

الفريق الاستقلالي يا من مرة جاء بمقترح قانون على أن هاذ الجالية تكون ممثلة في البرلمان وتصوت، كاع دول العالم كيصوتوا الناس ديال الخارج إلا المغرب، وهاذ الشي راه كايين في الدستور ديالنا، إمتي غادي يخرج للوجود؟ إمتي غادي نشرفوا هاذ الناس ونخبو لهم بلادهم أكثر.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

هذا المغرب الموجود في أوروبا وهو قابط الطريق المعاناة نتاعو، التنقل نتاعو، الوضعية خصوصا دابا الآن ملي كانشوفو ظهور بعض الأحزاب الشوفينية من اليمين المتطرف اللي أصبحت تكيد حقدا دفيننا على جميع العرب، فخصنا تحزمو وخصنا نحدو رجاء تحديد الخطاب، هاذ التنشيت ما بين التشغيل والخارجية والجالية ووزارة العدل ووزارة الأوقاف، دير لينا مخاطب واحد باش يكون محاسب، راه غير بيناتنا احنا في الوزارة ديالنا غنلقاو تأخير وتأجيل وتعطيل، راه علاش منكونش مخاطب واحد اللي غادي يسهر؟

هذا المجلس السيد رئيس الحكومة، كنتمتي باش تسمعني وتسجل، المجلس الأعلى للجالية ما بقاش، والدور ديالو مهم خصنا نفعلوه، والي كان السيد اللي كان فيه خذا منصب آخر الله يسخر لو ولكن راه كايين البدائل، القناصلة والقنصليات متبقاش مكان لتقاعد مرجح، بحيث اللي عندو اللي يدافع عليه راه غادي يكون محظوظ ويمشي يكمل التقاعد ديالو في أوروبا، إيوا والي ما عندوش؟ تيهبط لجنوب إفريقيا أو أدغال إفريقيا، هاذ الجالية في أفريقيا ها احنا دخلنا للاتحاد الإفريقي والحمد لله ماذا أعدنا؟ كيف سنوهل اليد العاملة أو الجالية ديالنا في الخارج باش تيهبط لأفريقيا؟ التحبيب للناس باش يهبطوا كايين فرص للشغل موجدة ما علينا إلا نوجهو ونقومو بهاذ الواجب.

ونخبه بهذه المناسبة، ونخبي مجهوداتكم جميعا، لأن عملكم هذا يدخل إطار تنمية المغرب، إبراز المغرب، بإشعاع الذي يجب أن يكون للمغرب في الخارج، إذا اعتبرنا أن هؤلاء هم سفراء مغاربة كثر، أكثر من 5 المليون هذا شيء يفرح إلى عندنا أكثر من 5 مليون سفير في مختلف أنحاء العالم، هذا شيء يفرح، ولكن ماذا أعدنا لاستقبالهم السيد رئيس الحكومة المحترم؟

لقد استمعت وأنا أفاجأ ببعض الأرقام وبعض المعطيات واقع الحال ليس كذلك، وسمحوا لي لأتجرأ وأقول لست راض عما قدمتموه السيد رئيس الحكومة المحترم، أشياء اللي هي جانبت الصواب، اليوم الذي نخشاه اليوم هو أن الأجيال الثانية والثالثة ولم لا الرابعة أن تفقد علاقتها مع موطنها ووطنها الأصلي، بحيث أصبحت الأجيال لا تزور المغرب وبالتجربة وعدة عائلات تيجي الأب والأم الدراري ما تيبغيوش إحيو للمغرب، علاش؟

أولا، غير تيجي الأب ما تيتساروا ما تيشوفوا بلادهم، تيبقاو في المحيط الصغير ديالهم والأب ومجد وداير شي شكارة تيجري مع المحاكم، ها اللي سلبوا لو رزقو، ها اللي قطعوا لو الضو، ها اللي دارو الاحتيال على الملك نتاعو، أنا كنعرف أسر دارو لهم الملكية على بلادهم وراه غادي يخرجوهم منها ظلما وعدوانا، وراه احنا ثابتين الحمد لله في القضاء المغربي، اللي هو منصف وعادل وما كنعظنشي أن الناس اللي تجاوزوا القانون سيفلتون من المحاسبة وفق ما يفرضه القانون في ذلك.

إذا هذه الأجيال تتخافو أنها تفقد الصلة واحنا مجموعين ما نتواخذوكومش كلنا مسؤولين خاصنا نخبوا لهذه الأجيال بلادهم، الحمد لله الطبيعة متوفرة، الطرق كايينة، الأشياء جميلة تغري أي زائر، بما بالك من له جذور مغربية يجب أن يفتخر بها.

احنا اليوم حتى الدستور هذه 6 سنين باش دستور 2011، هذه 6 سنوات وهو تينص خاصة الفصل 163، 17، 18 اللي كتنص على.. 16، 17، 18، و163 كلها تنص على واحد اليقظة واحد التغيير للمنهجية لحد الساعة ما ملموساش السيد رئيس الحكومة المحترم، احنايا ما غانوقفوش لكم العمل ديالكم، كنتمتي التوفيق، ولكن هاد الشي لحد الساعة ما واضحش، لحد الآن مكايينش.. سمعنا احنا تنسمعوا الاستثمار، سمعنا أن السيدة رئيسة المقاولات المغرب¹ (CGEM) دارت واحد الاتفاقية مع الوزارات المكلفة بالجالية، وسميهاها الجهة "13"، مبادرة طيبة لا يسعنا إلا أن نشجعها بما أوتينا من قوة لتشجيع هذا الاستثمار ويدخل لقاو مقالين شباب جاين من برا، جاين من العالم المتقدم، جاين يستثمروا بعقول نيرة مفتوحة، هل سيجدون الأرضية ملائمة؟ أم سيبتزون كما جرت العادة؟ هادو مغاربة عارفين العقلية المغربية، أما هادوك اللي تيجيوننا مساكن من شتى أنحاء العالم تيسمعوا للمزوق من برا أش خبارك من الداخل، الخطاب الأخير ديال يوم السبت 29، شافي وكافي، خطاب سيدنا الله ينصرو كان بمثابة واحد

¹ Confédération Générale des Entreprises du Maroc.

والكرامة والمساواة وتكافؤ الفرص في نطاق التلازم بين حقوق وواجبات المواطن.

واعتبارا للمكانة المتميزة للجالية المغربية في النسيج الوطني وما تنتظره هذه الشريحة من مواطنات والمواطنين من اهتمام وعناية فائقتين، حرص المشرع الدستوري على تمتيعها بضمانات دستورية، حيث خصصت الوثيقة الدستورية جيلا جديدا من الحقوق على درجة كبيرة من الأهمية، وهو ما شكل خطورة جبارة لتمكين أزيد من 5 مليون ونصف مهاجر مغربي من الإسهام في الحياة السياسية.

في هذا الصدد، نص الفصل 16 من الدستور إلى أنه تعمل المملكة المغربية على حماية الحقوق والمصالح المشروعة للمواطنات والمواطنين المغاربة المقيمين في الخارج في إطار احترام القانون الدولي والقوانين الجاري بها العمل في بلدان الاستقبال، كما تحرص على الحفاظ على الوشائج الإنسانية معهم ولاسيما الثقافية منها وتعمل على تميمتها وصيانة هويتهم الوطنية.

السيد رئيس الحكومة،

جئتم بمجموعة من الالتزامات من خلال البرنامج الحكومي، الالتزام الأول بالإسراع بإخراج القانون المنظم لمجلس الجالية المغربية بالخارج، ثم استكمال ورش الإصلاح القنصلي ثم إعطاء إهتمام أكبر لحماية القاصرين المغاربة عبر مرافق باعتبارهم فئات هشّة، ثم تطوير وتفعيل اتفاقيات الضمان الاجتماعي، ثم الاهتمام بإشكالية السجناء المغاربة في السجون الأوربية.

لكن للأسف نسجل كفريق، حزب الأصالة والمعاصرة السيد رئيس الحكومة هناك إخفاق للحكومة، وسمح لي السيد رئيس الحكومة بغيت نكون صريح معك في هذه اللحظة هذه، وخاصة بعد الخطاب القوي والتاريخي لجلالة الملك اللي الآن كل واحد خاصو يتحمل المسؤولية ديالو، وأن يصبح محاسبا حسب الحصيلة ديالو.

فالسيد رئيس الحكومة، إلى استطعتي كرئيس حكومة ترجع الثقة لأبناء الجالية والمحمد لله الآن ما بقاوش العاملين بالخارج، لأن الآن أصبح فيهم أطر وكفاءات عليا ودكاترة ونواب رؤساء مجالس الأمة، ومنهم قنصليات وسفراء يعني الآن خاص كفاش نرجعوا الثقة للجيل الثالث، ذاك الجيل اللي فقد الثقة، خاص تعمل الحكومة على إعادته، علاش؟ لأن ملي تمشي لهولندا ولا فرنسا وكتبقي تناقش مع أبناء الجالية كنتحس أنه كيبيغي المغرب، كيبيغي الملك، كيبيغي الوطن ديالو، ولكن فاقد الثقة في مجموعة دالأمر اللي كيبيغها، كما قال الأخ اللي سبقني أنه لما تبيجي المغرب كيبيغي يدور في واحد الدوامة ديال المشاكل كيبيغها بصفة يومية، الإكراه أثناء تفكيره ولو بوضع ملف الاستثمار، كيبيش واحد الضغط نفسي، أولا حتى إلى كانت النية ديال المؤسسات ديالنا ما بغاتش باش تعرفل ولا لا، ولكن غير باش تكون واحد المؤسسة اللي غادي تواكب هاد الناس وخاصة المراكز الجهوية للاستثمار وغادي تشرح لهم بكل ثقة وبكل أمانة أنها ها اللي خاصو يدار،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

جاء في التدخل ديالكم هناك صندوق الاستثمار ابغينا نعرفو اشحال؟ كم الناس اللي استفدوا منو؟ أشنو هو الرصيد ديالو؟ القيمة المالية ديالو؟ واش كاين شي حاجة اللي ملموسة الآن ابدأو تيشغل؟ تنهضر عاود ثاني على العقارات ترجع لأن هناك الشباك الخاص إمتي غادي يجمل هاذ الشباك الخاص لهاذ العمال المقيمين في الخارج؟ راه الناس تالفة، راه ملي تيجي الأب وهو هاز شكارتو غير مع دار الضوء، دار الضريبة هالضريبة حتى ذيك الرسوم اللي خاصة بالضريبة بالنظافة راه ما تيتولشي بها وتيلقي مشاكل، معنى هذا أنهم تالفين.

فالرجاء لنجهد جميعا على تحبيب المغرب للمغاربة المقيمين بالخارج، ونحاولو أننا ففتحوا لهم الآفاق، اشحال من مستثمر جاء من أوروبا أو من دول العالم جاء استثمر وصدق لا فلوس لا رأس المال لا رباح، لأنهم تأمروا وبالخصوص العقلية الأوربية أو العقلية المنطقية اللي حاملها تيعتقد أن ابحال، ابحال، وتيجي تيكون عرضة، ما ابغيتش نقول شي مصطلح خايب ولكن مصطلح ديال عرضة، للنهب والابتزاز.

السيد رئيس الحكومة،

إن الفريق الاستقلالي وهو يدق ناقوس الخطر على تعامل الحكومة مع عاملنا في الخارج يجب أن تتغير وبسرعة لا تتطلب التأخير، لأنه آن الوقت لاحتضان أبنائنا من أي جهة كانت لخدمة هذا الوطن وللدفع بعجلة تميمته وفق التوجهات السامية لجلالة الملك نصره الله. استسمح السيد الرئيس، شكرا والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس، انتهى الوقت.

أعطي الكلمة الآن لفريق الأصالة والمعاصرة، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

المحمد لله وحده والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد رئيس الحكومة،

في سياق الإصلاحات المؤسساتية والسياسية التي باشرت بابلادنا وما أفرزته من دينامية سياسية وحقوقية واقتصادية واجتماعية توجت بإقرار دستور توافقي حديثي، حمل جيلا جديدا من الحقوق السياسية والمدينة وأرصد دعائم المجتمع متضامن يتجمع فمع المواطن على حد سواء بالحرية

باش يتم التسريع.

السيد رئيس الحكومة،

بالنسبة للمطارات كذلك، كمشيوا لجميع دول العالم، من اللي كنوصلوا في ظرف 20 دقيقة، نصف ساعة كنبكونوا سالين مهمة، ومن اللي كنوصلوا للمطارات ديالنا دائما نفس المعانات مع الأمتعة، دائما نفس المعانات معرفتش علاش؟ سواء جيت في "LA RAM" ولا شي شركة أخرى ولكن من اللي توصل خصك تنتظر واحد الساعة، ساعة ونصف، باش تجمع الأمتعة ديالك، إذن هنا خص التفكير في تسريع هذه الوثيرة.

مقديش الوقت، التعشير، السيد الوزير رئيس الحكومة، بالنسبة للجارك عطيتهم واحد الميزة للناس ديال الجالية ولكن حرمتهم أنه معندوش الحق خمس سنين يستعمل ذيك السيارة، يعشر السيارة ديالو ولكن كيتقى خمس سنوات مرهون بذيك السيارة، يعني بكل صراحة خص تلقوا حل لهذا، لأن ممكنش غادي يعشر السيارة ديالو وينتظر خمس سنين.

فالسيد رئيس الحكومة، ما عنديش الوقت، كين الزميل ديالي في المحور الثاني.

شكرا جزيلًا، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أعطي الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية، تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد نبيل شيخي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

رغم الجهود المعتبرة المبذولة للنهوض بشؤون جاليتنا التي تبلغ حوالي 13% من نسبة السكان حسب الإحصاء الأخير، لا زالت مع الأسف الشديد هنالك مجموعة من المشاكل والمعوقات التي تؤثر سلبا على اندماجها في بلدان الاستقبال وعلى تعزيز روابطها بوطنها الأم المغرب، وعلى الأدوار التي من المفروض أن تضطلع بها لفائدة الوطن.

لقد جرت العادة عند الحديث عن مغاربة العالم الاقتصار فقط على الجالية المغربية بأوروبا، وبدرجة ثانية الجالية المغربية بالولايات المتحدة الأمريكية، وإغفال الجالية المغربية المقيمة بالشرق الأوسط وآسيا وإفريقيا، وهو ما يمكن تفسيره بأن الحكومات المتعاقبة ظلت مع الأسف الشديد تنظر إلى مغاربة العالم نظرة محكومة باعتباريات لا تراعي حقوقهم الدستورية بغض النظر عن بلدان الاستقبال، الشيء الذي جعل السياسات العمومية الموجهة لمغاربة العالم تنسم بالقصور والاختلال، وتبني في كثير من الأحيان على مقارنة نمطية لا تأخذ بعين الاعتبار كذلك اختلاف المرجعيات القانونية

ها الوثائق اللي خاصها تجيب، ها كفاش غادي دير، إذا هنا خاص الحكومة تفكر في مكاتب دراسات اللي تمشي موازية للمراكز الجهوية للإستثمار لتسهيل العملية باش يقوم ابن الجالية وخاصة الجيل الثالث هو الجيل اللي صعب المعادلة ديالو أنه باش تقنعه ويدخل البلاد يستثمر.

فهنا عليكم، السيد رئيس الحكومة، بواحد البرنامج استعجالي باش تنفذوا ما يمكن إنقاذه لأن الجيل الثالث الآن يفكر بخلق مشاريع إما بالوطن الثاني اللي مقيم به، وإما بإسبانيا أو الدول اللي قريبة له، إذا هنا باش تقنعه اخص واحد المبادرة، واحد الإرادة سياسية قوية خاصة منكم أنتا كحكومة والوزارة المعنية بتنسيق مع وزارة الخارجية والسفراء والفتنصليات يكون واحد التدقيق واحد البحث ميداني أشنو اللي بغاو هاد الناس.

أنا ما عمري شفت شي لقاءات تواصلية اللي دارت في مجموعة من الدول، ما عمري سمعت بها من هادي واحد 4 سنين دارت لقاءات تواصلية وجمعوا النخب، وجمعوا الأطر والكفاءات ديال الجالية اللي كابين الآن واللي تيصنعوا القرار، كيكون واحد التواصل عن طريق انتقائية، جيب فلان، جيب فلان، ولكن إذا تم البحث الدقيق عن أبناء الجالية اللي كيخدموا في صمت واللي قادرين يعطيو واحد القوة كتنظن غادي تجيبو من تم الاقتراحات اللي يمكن نلقاو مجموعة من..

المساطر الإدارية السيد رئيس الحكومة كيتشكاو منها بقوة، كذلك جوازات السفر، البطاقة الوطنية هي الأخيرة كيتقى 15 يوم 20 يوم كيننظر باش ترجع لو للفتنصلية، علاش ما دارش واحد الآلية جديدة باش نفكو هاد الناس في 3 أيام في 4 أيام في 5 أيام ما نخليوش داخل البلاد غادي جاي عندو (passeport) ديالو بالتالي كيفكر أنه يستعمل الجواز ديالو اللي عندو في الجنسية الثانية ويستغنى على الجواز المغربي ويقول عندي (la carte nationale) الله يجعل البركة، هذه الأمور خاصنا نوعا بها.

السياحة السيد الوزير، ضعف البنات التحتية السياحية، لا من تشجيع من ناحية التذاكر، لا ديال الطائرة لا ديال (bateau) الآن غير ما قبل ما نجيو لآخر تلاقيت بعض الشباب مقطع ب 700 يورو من سات حتى لآخر، حتى الوضعية ديال (bateau) ماشي هي هذيك إذا هذه الأمور كتنخليهم باش مرة أخرى ميفكرش إجي، امشي لشي دولة، امشي لتركيا، امشي لهنايا.

إذن هاذ الحوايج خص تراقبها، من اللي تيجي العملية ديال العبور ديال أبناء الجالية راقبو هاذ المؤسسات، انشوفوا واحد التخفيف، واحد التحفيز لهاذ الناس لا من ناحية التذاكر ولا مجموعة من الأمور.

الحافلات، السيد رئيس الحكومة، 24 ساعة اللي كتقتضي في المرسي باش تدخل للحدود، 24 ساعة للمواطن اللي جالس في الحافلة وما عندو لا أوطيل لا فين يمشي جالس كيننظر باش يقطع العبور، لا ذنب له، إذن هنا خص مراسلة منكم لهاذ المؤسسات اللي كتسهر على نقل أبناء الجالية

الأهداف إلى إجراءات عملية ملموسة، خصوصا ما يتعلق بما يلي:
التسريع بتنزيل المقترحات الدستورية الضامنة للحقوق السياسية
لمغاربة العالم، التمثلة في حق التصويت والترشيح، تنزيل المقترحات
الدستورية القاضي بضمان أوسع مشاركة ممكنة للمغاربة المقيمين بالخارج في
المؤسسات الدستورية.

الإسراع بإخراج القانون المنظم لمجلس الجالية المغربية بالخارج، وفق
مستجدات دستور 2011.

ضرورة إخراج برنامج عمل الإصلاح القنصلي ومسلسل تحديث
وتجويد الخدمات القنصلية.

مراجعة بعض الاتفاقيات مع بلدان الاستقبال، مثل الاتفاقية المتعلقة
ببطاقة الإقامة بفرنسا، والتي تظل محفة بالمقارنة مع مثيلتها في تونس
والجزائر، وكذا الاتفاقيات المتعلقة بالتقاعد والتغطية الاجتماعية.

أكتفي بهذا القدر، لا يسع الوقت لسرد كل هذه الإجراءات، ربما أختتم
بإجراء اعتبره جوهريا ومهما، هو أننا ندعوكم السيد رئيس الحكومة إلى
التفكير في تنظيم أيام جمهوية تواصلية لفائدة مغاربة العالم بتنسيق مع الوزارة
المتتدة المعنية.

شكرا السيد رئيس الحكومة.

السيد الرئيس:

شكرا.

أعطي الكلمة الآن للفرق الحركي، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد الطيب البقالي:

شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم على ما جتم به من معطيات.

مما لاشك فيه أن ارتباط جاليتنا بوطننا الأم نابع من الروح المواطنة
الصادقة، والتي ما فتئت تعبر عنها في كل المناسبات وفي شتى المجالات،
سواء من خلال تحويلاتهم المالية التي تشكل رافدا للاقتصاد الوطني،
ومصدرا أساسيا للعملة الأجنبية بحيث تغطي نسبة 32% من العجز
التجاري وتعادل قيمتها نحو 7% من الناتج المحلي الإجمالي.

ومرد هذا التطور الإيجابي والمتزايد في التحويلات المالية هو الاستقرار
السياسي والاقتصادي والأمني الذي تنعم به بلادنا تحت القيادة الرشيدة
لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، إلا أنه بالرغم من بعض
التحفيزات الاستثمارية التي اتخذتها الحكومة في السنوات الأخيرة لفائدة
الجالية وخاصة في المجال العقاري، فإنها تبقى دون الطموح المنشود ناهيك
عن العراقيل والصعوبات التي تعترضهم والمتجلية في كثرة الوثائق والمتدخلين
والتنقلات بين رداها الإدارة من أجل إنجاز الوثائق الخاصة بالمشاريع
الاستثمارية في غياب الشباك الوحيد وليس كما جاء في جوابكم.

أما فيما يتعلق بالجانب الاجتماعي لأبناء الجالية، والتي نأمل من الحكومة
معالجتها مع نظيراتها من الحكومات بالدول الأخرى ومن بين جوانبها وضعية

والثقافية والسياسية لبلدان الاستقبال.

وفي هذا الإطار، يمكن أن نذكر على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:
أولا، ضعف التمثيلات الدبلوماسية في بلدان أمريكا اللاتينية وآسيا
وأفريقيا وقلة الخطوط الجوية الرابطة بين المغرب وهذه البلدان، بالإضافة
إلى ندرتها وانعدام المراكز الثقافية مما ينعكس سلبا على مصالح وحقوق
المغاربة القاطنين بهذه البلدان ويهدد هويتهم الثقافية وارتباطهم بالمغرب.

ثانيا، سوء وضعف الخدمات الإدارية ببعض قنصليات المملكة، وهو ما
كان محل انتقاد كبير من طرف جلالة الملك بمناسبة الذكرى 16 لعهد
العرش، بالإضافة إلى تمركز هذه القنصليات في بعض المناطق فقط.

ثالثا، سن حكومات بعض بلدان الاستقبال لمجموعة من الإجراءات
القانونية التي تهدد مصالح المهاجرين المغاربة، وخاصة المتقاعدين منهم الذين
فضلوا العودة للمغرب، حيث أصبحت تقرر الاستفادة من التغطية
الاجتماعية بالإقامة بهذه البلدان في تحدي صارخ لمبادئ حقوق الإنسان
وكل الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات الصلة.

رابعا، ضعف التأطير وصعوبة الاندماج في بعض بلدان الاستقبال
بسبب اختلاف اللغة والتقاليد والدين.

خامسا، تزايد التمييز ضد المسلمين بسبب نزعات الإسلاموفوبيا،
والربط الخاطئ بين الدين الإسلامي الحنيف والإرهاب، وهو ما يستدعي
العمل على التطوير المستمر للجهود المتعلقة بالتأطير الديني لأبناء الجالية
والتصدي لكل المحاولات الرامية إلى إلصاق صورة نمطية سلبية عنهم.

سادسا، التفاوت في ضمان تعليم اللغة العربية لأبناء المهاجرين، حيث
تتمركز معظم المؤسسات والمراكز في بعض الدول الأوروبية وفي بعض المدن
الكبيرة داخل هذه الدول.

سابعا، معاناة بعض الفئات من مغاربة العالم من مافيا المتاجرة بالبشر
وبعض الممارسات غير الأخلاقية لاسيما في بعض دول المشرق.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن حجم التحديات والمشاكل التي يواجهها مغاربة العالم يقتضي من
الحكومة الحرص على تطوير مقارباتها وبرامجها بشكل مستمر ومندمج، من
أجل إيجاد حلول ناجعة وفعالة لتجاوز هذه الإشكاليات وغيرها.

إننا، في فريق العدالة والتنمية، إذ نثمن الجهود المبذولة من طرف
الحكومة بهذا الخصوص، فإننا نعتبر أن حصيلة السياسات العمومية المتعلقة
بمغاربة العالم لا زالت لم تصل إلى مستوى التطلعات، كما ذكرتم السيد
رئيس الحكومة، وعليه ندعوكم إلى بذل مزيد من الجهود في سبيل النهوض
بأوضاعهم وتحسين الخدمات المقدمة لهم وتوطيد تماسكهم الاجتماعي وضمان
أمنهم الروحي والثقافي ودعمهم كقوة فاعلة في تعزيز إشعاع المغرب دوليا
وعدم نموذج التنمية وقضايا الحيوية.

وفي هذا الصدد، فإننا نثمن كذلك ما جاء به البرنامج الحكومي في محور
العناية بالجالية المغربية في المهجر، وندعو إلى العمل على ترجمة هذه

بمغاربة العالم في الأصل المؤسس والقضايا المؤسسة لمسألة الديمقراطية ومسألة دولة القانون.

لذلك فالدستور حدد أربعة أهداف أساسية:

الهدف الأول، وهو أنه صيانة الهوية الوطنية، بين الهوية الوطنية هناك الهوية الثقافية، نطرح السؤال اليوم ماذا منذ دستور 2011؟ ماذا أنجزنا من تصورات واضحة ومعالم واضحة ببرامج واضحة لصيانة الهوية الوطنية لمغاربة العالم؟

كذلك نطرح السؤال الثاني حول الهدف الذي حدده الدستور، وهو إشراك مغاربة العالم في السياسة بمعنى الشق السياسي في المؤسسات السياسية؟ القانون الذي يجب أن يصدر في هذا المجال يحدد الآليات والكيفيات ديال المشاركة ديال مغاربة العالم، لحد الساعة المسودة غير موجودة.

الهدف الثالث، اللي حدده الدستور وهو أن نشرك إخواننا مغاربة العالم في المؤسسات الاستشارية وفي هيئات الحكامة الجيدة، أيضا هذا الأمر لم نوفق فيه لحد الساعة.

الهدف الرابع لحدده الدستور، فالفصل 163 المتعلق بمجلس الجالية بالخارج وهو أن نخرج هذا المجلس في صيغة تتجاوب وتناسب مع المنضمون الديمقراطي لدستور 2011.

للأسف هذه الأشياء هي الأصل، أما الأخرى هي تفصيل، لذلك فعلينا أن نركز اليوم مطلوب من الحكومة الحالية خاصة أن تنجز هاذ المهام وهاذ الأهداف خاصة ما تعلق منها بالجانب التشريعي.

المسألة الثانية، اللي يمكن نذكر عليها فيما يتعلق بمغاربة العالم هي البنيات الحكومية ذات الصلة بمغاربة العالم، وبأني في مقدمة هذه البنيات الوزارة المنتدبة المكلفة بمغاربة العالم، لكن أحننا نطرح السؤال هل البنية الإدارية والبنية البشرية اليوم اللي عند هاذ الوزارة كفيلة بالإجابة على ما يطرحه هاذ الملف ديال مغاربة العالم؟ الحاجات المتعددة والإشكالات المتعددة والرغبات المتعددة هل بمكنة هذه الوزارة اليوم أن تجيب على هذه الأسئلة؟

مسألة ما يتعلق بالبنيات كذلك الوزارات لذات الصلة وأخص بالذكر وزارة الخارجية من خلال القنصليات، القنصليات اليوم هناك مجهود أكيد، وخطاب صاحب الجلالة في خطاب العرش 2015 كان واضحا في هذا المجال، لكن هل تمكنت اليوم القنصليات بأن تجيب على تواجد مغاربة العالم أعتقد أن هناك لازال خلل بين البنيات القنصلية والكتابة البشرية لمغاربة العالم.

كذلك التعامل ديال بعض القنصليات مع مغاربة العالم، للأسف الشديد حتى التوقيت في بعض القنصليات لا يحترم، ناس تدير توقيت ديالها وما تحترم حتى توقيت بلد الإقامة، ويظل مغاربة العام ينتظرون أن تفتح أبواب بعض القنصليات.

المتقاعدين لحماية حقوقهم المكتسبة دون أن ننسى تحصين الأمن الروحي للمغاربة المشهود لهم بالوسيلة والاعتدال، خاصة مع تنامي أشكال العنصرية والكرهية التي تدعو لها بعض الفئات والتيارات من اليمين المتطرف لبعض الدول الأوروبية، ومساعدة بعض الفئات التي توجد في وضعية هشّة بسبب فقدان الشغل نتيجة الأزمة التي عرفتها الدول الأوروبية في السنوات الأخيرة.

أما ما يتعلق بالجانب السياسي، فلا يمكن الحديث عن الديمقراطية التشاركية وورش الجهورية المتقدمة دون إشراك مغاربة العالم في المؤسسات المنتخبة جمهويا ووطنيا، علما أن أفراد الجالية المغربية يعيشون في جمهويات عبر العالم كفاعلين سياسيين وكفاعلين في المجتمع المدني وكواطنين مساهمين في التنمية، ولماذا لا يمكن أن نستفيد من خبرتهم وتجربتهم وكفاءاتهم في الحقل السياسي المغربي من خلال تخصيص نسبة له في المجلس المنتخبة سواء المحلية أو الإقليمية أو الجهوية والوطنية، في البرلمان بمجلسيه.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

ألا ترون أن الوقت قد حان لتمكين جاليتنا من حقها في التمثيلية على شاكلة الدول المجاورة التي تخصص لهم مقاعد بالبرلمان، وهو ما يتطلب تفعيل مضامين الدستور عبر تعديل القوانين المنظمة للمشاركة السياسية لمغاربة العالم، وتجاوز الصعوبات التقنية والقانونية التي تقف أمام المشاركة في السياسة من خارج أرض الوطن.

وفي الأخير نطالبكم السيد الرئيس بعقد لقاءات تواصلية مع جاليتنا المقيمة بالخارج والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الآن الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار، السيد رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار.

صافي شكرا، أعطي الكلمة الآن للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

السيد رئيس الحكومة المحترم،

بالتأكيد لا نختلف على المجهودات التي تبذل على مستوى هذه الشريحة من المواطنين الموزعين على بقاع العالم، اللي ذكرته السيد رئيس الحكومة أكيد هو مجهود يقرب المسافة ما بين هؤلاء المقيمين بالخارج ووطنهم، لكن السيد الرئيس، نعتبر بأن هذه الأمور التي تحدثم عنها هي كلها تفصيل على الأصل، والأصل هو النص الدستوري، النص الدستوري في فصوله الثلاث 16، 17، 18، والتي وردت في الباب الأول من الأحكام العامة، بجانب القضايا الأساسية سواء فيها نظام الحكم، فيها السيادة، فيها الدين، فيها اللغة، فيها القانون، فيها الأحزاب، فيها... بمعنى وردت الأحكام المتعلقة

تفعيل التشبيك الجيد والنافع وتنشيط شبكات الكفاءات في توزيعها الجغرافي والموضوعاتي.

كما يتعين تطوير المعرفة الجيدة والمستهدفة للكفاءات العالية وربطها بقدرات الاستثمار وتنوع أشكاله من خبرة وتوفير الأجواء الملائمة، تسهيل المسطرة، محاربة الفساد، محاربة الرشوة.

وبخصوص صندوق دعم الاستثمار الخاص للمغاربة المقيمين بالخارج (MDM-invest) الذي من أهدافه تشجيع استثمارات مغاربة العالم في بلدانهم الأصل وتعزيز نسيج المقاولات المتوسطة، خاصة على المستويين المحلي والجهوي نسجل محدودية فعاليته.

كما نشير إلى أهمية إحداث صندوق لمبادرات المهاجرين على مستوى الجهات والأقاليم، يكون موحها أساسا لدعم مشاريع ذات النفع العام في ارتباط في مختلف البرامج المحلية والجهوية، ومن ضمنها مخطط التنمية الجماعية ومخطط التنمية الإقليمية ومخطط الجهوية للتنمية، مع إشراك الفاعلين المحليين في المقاربة، وهذا رهان ترائي بامتياز يضع مجلس المستشارين في قلب هذه الدينامية، باعتباره صوت الجماعات الترابية داخل المؤسسة التشريعية.

ويتعين تفعيل توصيات تلك الندوة الدولية على المستوى التنفيذي، ولا بد أن نفكر جميعا، حكومة وبرلمانا، في كيفية تفعيل مقتضيات الدستور الذي خص أفراد الجالية المغربية بمكاسب هامة ومكانة متميزة تستجيب لتطلعاتهم، وكذا.. لعدد من الحقوق الثقافية والاجتماعية والتنمية، لاسيما 16، 17 و 18، 163، مع العمل على تحقيق المشاركة السياسية لهذه الفئة من المواطنين...
شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

يمكن أن تسلم المداخلة ديالك مكتوبة إلى سمحتوا باش يطلع عليها السيد رئيس الحكومة المحترم.

السيد رئيس الحكومة، لكم الكلمة للتعبير أو للتفاعل مع ما استمعنا إليه من ردود ومن تعقيبات.

السيد رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا للسادة المستشارين المحترمين على ملاحظتهم.

غير أنا بغيت نزيد واحد القضية، نقول جميع المداخلات مرحب بها إن كانت مكتوبة لاستكمال النقاط اللي ما قدوش السادة المستشارين يهضرو عليها نتيجة ضيق الوقت أو أيضا للتوسع في بعض النقاط اللي اضطروا للاختصار فيها، فنحن مرحبين بجميع المذكرات الكتابية باش نستكملو المعطيات، وبكل صراحة كايين ملاحظات إيجابية ومهمة نريد نحن أن نفعلها

كذلك الالتقائية، غياب الالتقائية كاملة بمتدخلين فيما يتعلق بمغاربة العالم إن على مستوى وزارة العدل، وزارة الأوقاف، الوكالة العقارية، ما كايينش واحد الالتقائية واضحة.

كذلك كايين اختلال في الاهتمام بجهات مغاربة العالم، اليوم لا يجب أن نعلم ونقول مغاربة العالم، مغاربة العالم نعم لكن يجب أن نتحدث اليوم عن مغاربة إفريقيا أن نتحدث عن مغاربة آسيا، أن نتحدث عن مغاربة أمريكا أيضا، بنفس لأن تحققت تراكمات في التعامل مع مغاربة أوروبا، اليوم يجب أن نؤسس لتراكمات، نخلق تراكمات ونؤسس لتقاليد في التعامل مع مغاربة القارات الأخرى.

كذلك موسم العودة إلى بلاد الإقامة لازال فيه إشكالات، معاناة كبيرة في العودة عند مغاربة العالم، لذلك وجب الاهتمام وإعطاء الإمكانيات الضرورية حتى نخفف هاته المعاناة، شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

آخر متدخل معقب في هذا المحور مجموعة العمل التقدمي، تفضل السيد المستشار، الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي استنفذ الوقت المخصص له، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عدي شجري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

إن التحولات الكمية والنوعية في تركيبة وتوزيع مغاربة العالم يستدعي مقاربات جديدة مبنية على الأخذ بعين الاعتبار الكفاءات العالية والتنوع في الاختصاصات بجانب حصيلة التجربة الغنية بالمهجر وتراكم الخبرة، فمن ضمن ما يزيد عن 4 ملايين مغربي مقيم بالخارج، يوجد أكثر من 400000 حاصل على شهادة باكالوريا زائد 5 فما فوق، كما أن معدل هجرة المغاربة المؤهلين نحو أوروبا يبلغ 16% وهو من بين أعلى المعدلات عالميا.

فلا فائدة في حصر مغاربة العالم في إحصائيات بنكية لتحويل العملة الصعبة رغم أهميتها، ولا يجب الاقتصار على مجرد إحصاء أرقام العبور، والارتباط بالوطن الأم أكد والرغبة في المساهمة في تنمية بلدانهم موجودة، وعلينا تثمين هذه المعطى والارتقاء بنوعية الخدمات المقدمة لهم، وجعل هذا المعطى منسجما مع انخراط المغرب في عدة أوراش ومشاريع إستراتيجية مهيكلية يمكن استغلالها كمشغل وكوعاء لاحتواء هذه الرغبة الممزوجة بالكفاءة العالية والتجربة الميدانية، وهذا ما يطرح مشكل التقائية السياسات العمومية حول هدف مشترك يوجد بين رغبة مغاربة العالم في خدمة بلدانهم ووجود أوراش تنمية وطنية في مجالات عديدة.

وعلى الحكومة أن تتوفر على مقاربة لتحقيق الغاية وتعبئة الكفاءات وتثمين عطاء مغاربة العالم في مجال التنمية المستدامة، كما علينا الحرص على

الحال، راه بينها.

النقطة الثانية، هاذ القضية ديال التأخر في الموائ عند الدخول، لم يبلغ إلى علمنا أن هناك تأخر كيمشي لهاذ ديال 24 ساعة اللي قال السيد المستشار نهائيا، هناك سهولة إلى حد أنه الآن ربما نحن من الدول النادرة في العالم وربما القليلة اللي الطبع ديال (passeport) كيم داخل البواخر في كثير من الأحيان، باش نسهلوا على المغاربة إلى دخلوا للموائ كيدوز مباشرة ما يحتاجوش عاود يوقفوا في طوابير، إلى آخره.

وبالتالي فإلى بغيتوا زيارة استطلاعية للموائ باش تعرفوا على الإجراءات وعلى السهولة ديالها وعلى اليسر ديالها، صحيح، أنه حيانا وقعت حادثة أو حادثين أحيانا تقع أمور فوق القدرة وكتوقع واحد الشوية ديال التعثر هذا كين، ولكن في العموم هناك سيوية وانسيابية في الدخول. بالنسبة للقاءات التواصلية إلى آخره، كين هاذ الشي، كين يوم المهاجر اللي كان جلالة الملك هو اللي قرره، والآن سنويا كيدار يوم 10 غشت، وكيدار فيه جميع العائلات والأقاليم، إذن هناك عملية تواصلية كتتم من قبل السلطات الإقليمية والمحلية ويحضروا فيه الأحزاب السياسية وكيستدعوا له البرلمانين ويحضروا ويتواصلوا، لكن هناك عدد من اللقاءات مع المستثمرين، وغدا هناك لقاء تواصلية مع جمعيات مغاربة العالم، للقاء التواصلية الثاني لجمعيات مغاربة العالم غدا وفيه عدد من الورشات وغادي تحضروا العشرات ديال الجمعيات وغادي تكون فيه هاذ الورشات غادي تهتم ليس في ما يخص جمعيات مغاربة العالم فقط، ولكن أيضا عدد من القضايا بما فيها الاستثمار، وغادي تناقش إلى آخره، ويمكن اللي بغى يحضر في (Sofitel) هنا راه يمكن يحضر، أيضا السادة المستشارين، السيدات والسادة المستشارين كلهم راهم مدعويين إلى بغاوي يحضرو.

فأخيرا، بغيت نشير لنقطة واحدة هو هاذ القضية ديال الخطوط الجوية، قلة الخطوط الجوية، واحنا محتمين بأوروبا فقط وأمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا ما محتمينش بها، ونحن نعرف أن الخطوط الجوية مع إفريقيا هي الأعلى بالمقارنة مع جميع القارات الأخرى، عندنا 37 خط جوي في إفريقيا، هناك اهتمام خاص بإفريقيا، بل أكثر من هذا، هاذوك المنح اللي حضرت عليهم راه كين غير في إفريقيا، الآن المنح الدراسية، الدعم الدراسي اللي قلنا غير إفريقيا، 4700 تلميذ في الجزائر، 805 في الكوت ديفوار، وهكذا.

بمعنى هاذ الدعم المدرسي اللي كيتعطى هو بالأساس في إفريقيا، بطبيعة المنح هو مفرقة على دول أكثر اللي هي جامعية، ولكن الدعم المدرسي اللي كنا كهدفو فيه إلى تحصيل التعليم ديال المغاربة ودعمهم، وخصوصا اللي في وضعية الهشاشة، هذا أغلبها في إفريقيا، وهناك عدد من الأعمال كتتم للمغاربة في إفريقيا، ولكن أوروبا تقليديا، المغاربة بدوا بأوروبا.

ثانيا، العدد في أوروبا هو 80% كما قلنا، لهذا يكون إعلاميا والتركيز حتى ديال السياسيين اللي كيهجروا اللي كيمشيوا وكتواصلوا أكثر مع

وتنعم فيها ونعطيا للسيد الوزير المكلف بالقطاع باش يشوفها.

ولكن أنا ابغيت نشير لواحد القضية؛ أولا راه عندي واحد العلاقة شخصية خاصة مع هاذ مغاربة العالم، أنا كمسؤول سياسي وهذا يجب أن يفعله جميع المسؤولين السياسيين، كنا كيمشيو وكنديرو أنشطة في مختلف الدول، إلى ابغيت نقول أغلب الدول الأوروبية، عدد من الدول الإفريقية، بعض دول الشرق الأوسط، تلاقينا مع المغاربة، زرناهم ودرنا محاضرات معهم، درنا لقايات سياسية إلى آخره، فالتواصل ماشي ديال الحكومة بوحدها ولا ديال الإدارة بوحدها، التواصل ديال الجميع، وخصوصا للأحزاب السياسية، والبرلمانيين لاشك كيقوموا بواحد الدور مهم في هاذ الجانب، هاذي النقطة الأولى.

النقطة الثانية، أحد الإخوان حضر على إخفاق الحكومة، يلاه 3 أشهر باقي ما كلناش 100 يوم غنكمولو نهار "5" وإلى خفقنا من 3 أشهر خاصنا تقدمو استقالتنا، احنا الآن كينينو أشنو تدار، وها خط السير اللي غمشيو فيه، وها الإجراءات اللي غنديروها، هاذوك الإجراءات، قولوا لنا هاذ الإجراءات ماشي دقيقة، هاذ إجراءات خاصها زيادة، خاصها نقصان باش نخدموا إن شاء الله، الإخفاق غتقولوه لنا بعد فترة زمنية معتبرة باش تقسو العمل ديالنا.

ولكن أنا متفائل إن شاء الله، اللي قالوا اليوم إخفاق الحكومة غدا غيقول نجاح الحكومة إن شاء الله لما يروا النتائج على الأرض.

بعض المسائل هضرو عليها بعض السادة المستشارين ولكن ما كانتش دقيقة، الجهة "13" هاذ الاجتماع اللي تدار ديال الجهة "13" واللي كان بمبادرة مشتركة ما بين رجال الأعمال والحكومة، هاذ الجهة "13" حضروها 100 مستثمر من مغاربة العالم، ما كانتش كلام عام، ما كانتش اجتماع غير لاستهلاك الكلام، كان أولا بدعوة مستثمرين ورجال أعمال مغاربة العالم وحضروا، وأيضا لإعطاء انطلاقة للتواصل معهم، للتشبيك معهم ولتنشيط العمل الاقتصادي المشترك بين رجال الأعمال المغاربة ورجال الأعمال ديال مغاربة العالم.

هناك جوج دالقاط تقالوا ماشي دقيقين بالمره، أولا صندوق الاستثمار هو صندوق عملي انطلق، ودابا 21 مشروع تقريبا ديال مغاربة العالم عرفت الانطلاق والنجاح، والسيد الوزير مستعد إلى كانوا السادة المستشارين بغاوا يديروا جولة استطلاعية أو زيارة استطلاعية يتعرفوا على بعض هاذ المشاريع على الأرض فهو مستعد، إلى كنتو مستعدين ما كايبنش مشكل باش نخلو هاذ، راه الإشكال ماشي كلام، ولكن صحيح أنه 21 لا تزال قليلة، ولكن ولأن الشروط اللي تدارت، لأن هاذ الصندوق ماشي ديال التحفيزات العادية ديال جميع المستشارين، ديال جميع المشاريع، ماشي لتيسير وتسهيل المساطر الإدارية، إلى آخره، لا، هذا خاص تقوم به الإدارة ملزمة، ولكن هذا كيقدم دعم مالي مباشر يذهب إلى 5 دالمليون درهم مباشرة بدون.. وما كيرجعش للاستثمارات، ولكن وفق شروط بطبيعة

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد الحو المربوح:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نسألكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، عن سبل تجاوز إشكالية ضعف التثاقية السياسات العمومية وأثر ذلك على تنفيذ الإستراتيجيات والأوراش العمومية القطاعية؟
وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار.

أعطي الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد العلي حامي الدين:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

نسألكم عن التدابير والإجراءات التشريعية التي تنوون اتخاذها من أجل تحقيق التثاقية السياسات العمومية؟
شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

والسؤال الثالث للفريق الحركي، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

الإخوان المستشارين،

أسألكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، ما هو منظوركم حول الالتقائية السياسية للهيئات العمومية وانسجامها وتكاملها؟
كذلك أسألكم ما هي التدابير التي تتخذونها لضمان هذه المقاربة التنسيقية في مجال تنفيذ الإستراتيجيات القطاعية؟
شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

أعطي الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار، باقي عندكم الوقت، تفضل السيد المستشار.

المغاربة في أوروبا وكيشيو لثما، أكثر ما كيشيو للسنغال والكويت ديفوار، إلى آخره، باش يشوفوا المغاربة تما، راه نفس الشئ علاش؟ لأن الأكثرية هناك.

ولكن أريد أن أقول في الأخير، بأن نحن سعيديون بأن نقدم الخدمات إلى المغاربة المقيمين في الخارج، في العالم ونخدموا معهم ونحن سنحاول أن نطور هاذ البرامج اللي هضرت فقط، جيت فقط جزء منها مثلا، يمكن نعطيكم واحد برنامج ديال "دور مغاربة العالم"، هاذ دور مغاربة العالم انطلق في عدد من الأقاليم وغادي تمشي فأقاليم أخرى، وهادي تستقبل مغاربة العالم عندما يدخلون، نتعطيهم الإرشادات دياهم، إلى آخره، كايين دارين الآن أو 3، كايين في الناظور، كايين في بني ملال، وكايين في تزنييت.

ولكن الآن هناك برنامج لفتح دور أخرى لمغاربة العام في مدن وأقاليم أخرى تدريجيا، وغادي نمشيو حتى تغطي أغلب الأقاليم بإذن الله، كايين في القريب في القنيطرة ومن بعد في طنجة، كايين مفاوضات مع بولمان لأن خاص بشراكة مع السلطات الإقليمية والمحلية في المدن المعنية، وغادي نمشيو فهاذ الدور حتى باش يمكن يلقاوا واحد المواطن قدم وواحد نقط ارتكاز في كل إقليم، إقليم، وفي المدن الكبرى بالخصوص باش يمكن مغاربة العالم بمشيو يسولوا ويشوفوا الخدمات التي يحتاجون إليها أو حتى يحطوا الشكايات دياهم.

شكرا جزيلا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم.

طبعا نسجل السيد رئيس الحكومة المحترم إيجابية ما أشرتم إليه في مقدمة تعقيكم بخصوص استعداد الحكومة لاستقبال مداخلات الفرق والمجموعات مكتوبة، وهذه دعوة موجهة لكل مكونات المجلس لموافاة الرئاسة بهذه المداخلات، في حدود الإمكان طبعا، لإرسالها لرئاسة الحكومة.

وأود بهذه المناسبة كذلك أن أخبر السيد رئيس الحكومة ومن خلاله السيدات والسادة الوزراء بأن مكتب مجلس المستشارين قرر مؤخرا، في إطار يعني تقوية التفاعل بين المجلس والحكومة، وتقوية الدور الرقابي لمجلس المستشارين، قرر استحداث آلية لتوثيق ورصد كافة الالتزامات والتعهدات والوعود اللي تيقطعها السيد رئيس الحكومة وكذلك السيدات والسادة الوزراء في إطار جلسات التفاعل مع المستشارين، وسيتم تزويد الفرق والمجموعات بها لمتابعتها، شكرا.

نتنقل الآن إذا سمحتم للمحور الثاني، والأسئلة اللي عندنا مبرمجة في هاذ المحور المتعلق "بالتثاقية السياسات العمومية وأثرها على تنفيذ الإستراتيجيات القطاعية" تبلغ 7 أسئلة.

السؤال الأول لفريق الأصالة والمعاصرة في حدود ما تبقى من الوقت،

أولا، الرافعة الأولى، تحديد أفق زمني موحد لمختلف الإستراتيجيات القطاعية، فيمكن مثلا تحديد أفق موحد في 2020 أو 2025 في انسجام وتقاطع تام مع مبادئ القانون التنظيمي للمالية، وهادزي من الممكن أن تتزامن مع هاذ المسألة مع الدخول والتجسيد الفعلي ديال القانون التنظيمي ديال المالية الذي ينص على إعداد قانون المالية للسنة، استنادا إلى برجة ميزانية لثلاث سنوات للبرامج والمخططات التي تتجاوز مدتها السنة المالية، وهي مدة بأهداف مرسومة مرقمة بوسائل، بموارد متاحة، مما سيمكننا من تقييم مرحلي للاستثمارات العمومية وللمختلف الإستراتيجيات بواسطة آليات قياس منصوص عليها في القانون التنظيمي للمالية، وهو ما سيساهم بما لاشك فيه في ترسيخ قيم مبادئ الحكامة الجيدة وتعزيز الشفافية ونشر ثقافة المحاسبة.

الرافعة الثانية، السيد رئيس الحكومة، هي التوطين الترابي للسياسات العمومية، مع مراعاة، طبعا، المؤهلات وخصوصيات كل جهة على حدة، حيث يشكل كل من البرنامج الجهوي للتنمية والتصميم الجهوي لإعداد التراب بوصفها وثيقتين للتخطيط الجهوي على المدين المتوسط والبعيد، فرصة لأجراة الإستراتيجيات القطاعية على الصعيد الجهوي.

الرافعة الثالثة، وهي اعتماد سياسة أفقية لتدبير الموارد الإستراتيجية المشتركة في كل ما يتعلق مثلا، بالماء، بالطاقة، بالعقار، بالموارد المالية، بالتكوين، بالموارد البشرية يمكن أن نستخرج من كل إستراتيجية هاذ المسائل، يمكن لنا أنه نواكوها بسياسة أفقية.

يمكن ليا نعطيك، السيد رئيس الحكومة، مثال فيما يخص العقار مثلا، أن هناك إستراتيجية ديال تنمية التنافسية اللوجيستكية اللي كتركس جهات ديال التدفقات ديال تنمية اللوجيستك ل 70 جهة تقريبا، وهناك بالطبع مخطط التسريع الصناعي اللي كينص حتى هو على عقار مخصص للصناعات اللي هو $(P2I)$ ، وهناك كذلك مثلا المغرب الأخضر اللي حتى هو عندو (les agropoles) فيما يخص التبريد، إلى آخره، هادزي كلها مناطق يعني اللي مخصصة للمستثمرين، فما كينش تجانس، ما كينش واحد النوع من التنسيق بين هاذ الإستراتيجيات فيما يخص العقار، كان يمكن لنا أنه نرشدو حتى الموارد ديال الدولة في هذا المجال.

الرافعة الرابعة، العمل على تجميع السياسات العمومية داخل أقطاب متجانسة، وهنا يمكن القول، السيد رئيس الحكومة، أنا أؤمن هاذ المسألة، أن الهندسة الحكومية الحالية تستجيب لحد ما لهذا المطلب، مثال مثلا قطب التربية والتكوين، والتكوين المهني، قطب الصناعة والتجارة، قطب الفلاحة، مثلا كان عندنا مشاكل في التكوين، مثلا والتعليم، كان قطاع التكوين المهني بوحده، قطاع التربية الوطنية بوحده، قطاع التعليم العالي بوحده، ما كانش واحد النوع من الانسجام بينا أن تقريبا كل قطاع أنه

المستشار السيد محمد الرزمة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

ما هي خطة الحكومة لتحقيق التقائية السياسات العمومية وأثرها على تنفيذ الإستراتيجية القطاعية؟
وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

فريق الاتحاد العام لمقاوات المغرب، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الإله حفطي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لقد عملت الحكومات المتعاقبة على تبني الإستراتيجيات الهيكلية واعتماد مخططات طموحة لتمكين الاقتصاد الوطني من تحقيق التنمية الشاملة وخلق مناصب شغل مستدامة عبر نسب نمو مناسبة وهو نفس النهج الذي سارت عليه الحكومة الحالية وفق ما جاء في برنامجكم الحكومي، السيد رئيس الحكومة.

وتظل في نظرنا هذه السياسة مبنية على الرفع من العرض الإنتاجي لعدة قطاعات، مقارنة محمودة لأنها تمكن من إعطاء منظورية ومقروئية ووضوح بالنسبة للمستثمرين، إلا أن نتائج تنفيذ الإستراتيجيات القطاعية تبقى متواضعة ولم تمكن بلادنا من تحقيق نسب نمو كافية قادرة على رفع التحديات المرتبطة بخلق الثروة وخلق مناصب شغل جديدة والحفاظ على مناصب شغل كانت قائمة، علما أن الجهود الاستثماري الوطني يتجاوز نسبة 30% من الناتج الداخلي الخام وهي نسبة تصنف من بين النسب الأعلى عالميا، مما يسانلنا جميعا عن نجاعة السياسات العمومية.

ومرد ذلك في نظرنا لغياب التجانس والرؤية الموحدة وسيادة النظرة القطاعية العمودية، وتعدد المتدخلين واختلاف الأفق الزمني لكل مخطط، وغياب التنسيق بين مختلف القطاعات، سواء عند التخطيط أو التنفيذ وعدم إشراك القطاع الخاص، بالشكل الكافي بالطبع، في إعداد المخططات واستحضار بعدها الجهوي، وبالتالي غياب الالتقائية والانسجام بين مختلف البرامج القطاعية.

وتأسيسا على نتائج مختلف التقارير الوطنية والدولية والتجارب المقارنة، فإننا نجاح الإستراتيجيات القطاعية يجب أن يعرف الانعطافات اللازمة، والتي يمكن أن أجملها في بعض الرافعات:

² Plateforme Industrielles Intégrées.

وتعلمون، السيد الرئيس، أنه حسب المرجعية الإقليدية، الخطان المتوازيان لا يلتقيان.

لماذا إذن هذه المخططات هي متوازية، لأنه بكل بساطة لكل مخطط تاريخه الخاص، شروطه الخاصة ومساره الخاص، بل أن النشأة كانت مختلفة تماما، في الوقت الذي يركز المخطط الأخضر على تشجيع الفلاحة التصديرية ومحاولة ربط المنتج الفلاحي بمتطلبات السوق الخارجية نجد أن نتائج نسبة النمو الحالية أو المتوقعة في جانبها الفلاحي لا تزال مرتبطة وبشكل كبير بالحبوب أساسا.

وفي الوقت الذي نفتخر بنتائج تصدير السيارات، ونسب ذلك لمخطط التسريع الصناعي لا نتساءل من المستفيد، ولا نقيم الميزان بين ما يتم تصديره وبين ما تجنيه من أرباح الشركة المنتجة والتي يوجد مركزها الاجتماعي في فرنسا.

أما السياحة فحدث ولا حرج، فالسياحة في البلدان التي توجد فيها نظرة شمولية والتقائية حقيقية تلعب أدوارا هامة في خدمة الصناعة وخدمة الفلاحة، بالمساهمة في ترويج المنتج المحلي، في حين أن في المغرب لا علاقة تجمع بين رواج و (AZUR) حتى على المستوى اللغوي.

أما قضية القضايا وهي التعليم، فإننا لا نودع مخططا حتى ندخل آخر دون تحديد لماذا وكيف، في غياب تام لأي تقييم أو تقويم وهو يشكل المثل الصارخ عن غياب آلية التقييم في السياسات العمومية إجمالا.

السيد الرئيس،

إن تقييمنا موضوعيا للسياسات العمومية بالمغرب يتيح لنا فرصة تشخيص أسباب عدم فعاليتها والمتمثلة على وجه التحديد في غياب رؤية شاملة واضحة للسياسات العمومية، وغياب التقويم كما سبق الذكر بالإضافة إلى غياب البعد التشاركي.

فبالرغم من بعض الدراسات والمشاورات وما يرصد من إمكانات وطاقات بشرية وتقنية ومالية، فإن النتائج تبقى مخيبة للآمال ولا تستجيب للحد الأدنى من انتظارات المواطنين، خصوصا في القطاعات الاجتماعية الحيوية، ويبقى الغائب الأكبر هو انعدام المتابعة والتقويم.

إننا في الاتحاد المغربي للشغل ندعو إلى إعادة النظر في السياسات العمومية في شموليتها وجعلها تعتمد الانتقائية في المنبع، على مبدأ التناغم (la cohérence) بتنسيق وتوجيه موحدين وكذلك بالمتابعة وخلق هياكل وبنيات للتقييم وللتقويم.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، تفضلي السيدة المستشارة.

يجري إستراتيجية في هذا المجال.

إذن إلى كانت سياسات الأقطاب أنها كتمكن من هاذ الانسجام بين الوزراء المعنيين، خصوصا أنه نعدو على المزاجية فهذا المجال، لأنه ويا للأسف حتى الحساسيات والعلاقات ما بين أشخاص تتلعب دور كبير في هاذ المسألة ديال التجانس والتنسيق، إذن طوبى لنا بهاذ التقطيب اللي بدأ الحمد لله في هاذ الحكومة الحالية.

الرافعة الخامسة، هي قيادة الإستراتيجيات كلهم، أنا حقيقة لا أعلم من اليوم شكون هي السلطة اللي هي مكلفة بقيادة الإستراتيجيات كلهم القطاعية، معرفتش.

على أي في دراسات مقارنة اللي درناها في ميادين أخرى أن هناك قيادة إستراتيجية تتم على أعلى مستوى في هرم الدولة بواسطة مثلا الندوات ديال الوزارات كلها، وكذلك كابين مثلا في بعض الدول، هاذ الشي شغناه في بعض الدول أخرى، هناك..

السيد الرئيس:

للأسف السيد الرئيس انتهى الوقت، أرى ذيك المداخلة بدأ في تطبيق ما تحدثنا عنه.

فريق الاتحاد المغربي للشغل، تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد محمد حيتوم:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لقد احتلت السياسات العمومية كأداة لتدخل الدولة في مختلف القطاعات مكانة متقدمة في إستراتيجيتها التنموية، ونرى في الاتحاد المغربي للشغل أن تدخل الدولة بواسطة السياسات العمومية يصبح مطلوبا لأنه يمكن فعلا من رفع قضية من القضايا من مستواها المجتمعي إلى المستوى السياسي، وتصبح الرهانات الجماعية موضوعا لسياسة عامة بما تتطلبه من تعبئة الموارد المالية والتقنية والبشرية وما تستدعيه من تدخل عام في ظل تنامي صراعات المصالح والصعوبات الاجتماعية والتطلعات من كل نوع.

وإن نجاعة السياسات العمومية لا يمكن أن تتحقق إلا في ظل التقائيتها، لكن السؤال المشروع هنا، هو هل فعلا لنا التقائية في السياسات العمومية؟

إن مختلف الإستراتيجيات التي نسميها بالقطاعية، المغرب الأخضر، التسريع الصناعي، أليوتيس، (AZUR)، رواج، إلى آخره، نلاحظ أنها تسير في شكل خطوط متوازية لا يخط ناظم بينها.

فالتساؤل إذن هل يصبح على هذا الشكل؟ هل يمكن لخطوط متوازية أن تلتقي؟

ماذا؟ هو خدمة الوطن، وبالتالي جميع الجهود التي يمكن أن تؤدي إلى تجويد هذه الخدمة وإلى أن تكون نتائجها إيجابية على الوطن، فبطبيعة الحال لا بد أن نتقنها وأن نعمل على تطويرها.

ويمكن أن أقول بأن الالتقائية هي من بين الإشكالات الكبيرة في تدبير السياسات العمومية، سواء قبل وضعها وأثناء صياغتها وأثناء تنفيذها وأثناء تقييمها، في جميع المراحل هناك مشكل الالتقائية، وإن كان إلى بغينا كميزو بين 3 دالمفاهيم، ماشي ضروري نميزو بناتها دائما ولكن تقنيا لا بد، هو الانسجام والتناسق اللي هي (la cohérence) اللي كتم عادة في التوجهات الكبرى على مستوى المركزي، وهناك الالتقائية اللي كهضرو عليها وهي (la convergence des politiques publiques) هذا مستوى ثاني أقل، أدنى منه وهو عادة يمكن يكون بين المؤسسات مركزيا، ولكن بالخصوص هو يعني الجماعات الترابية على المستوى الجهوي بالخصوص.

وهنا في مستوى ثالث وهو الاندماج هي (l'intégration) اللي خاصو يتم على المستوى المحلي، وكل مستوى خاصو المعالجة ديالو، لأن ما يمكنش هاذ الشيء يكون إلا بتناسق بين المستويات الثلاث كاملا، ولذلك اليوم عندنا واحد ضياع كبير ديال الجهود عندما لا تتم هاذ الانسجام والتقائية والاندماجية، إلى ما تمتش هاذ المستويات الثلاث كيم بزاف ديال الضياع.

ولذلك، اليوم غير في السياسات الصحية مثلا عندنا ما يقرب أكثر من 170 وحدة صحية، إما مستوصف أو مركز صحي مبني ومغلق، لأن إما تدار وما كانش داخل في البرنامج ديال الوزارة مركزيا، إنما تصوب جهويا أو محليا أو صاوبتو مؤسسة أخرى أو تدار وما كانش الطريق ما كايناش له، أو ما كاينش الضو أو، أو، إلى آخره، مما يطرح أنه عدم وجود الانسجام والالتقائية والاندماجية على المستويات الثلاث يؤدي إلى ضياع كبير ديال الجهود، هاذ الشيء مسؤول عليه جميع المؤسسات وعلى جميع المستويات، ولكن احنا غادي نذاكرو بالخصوص على التقائية السياسات العمومية المركزية.

ولا يخفى أن ضعف هاذ التقائية السياسات العمومية كيادي لكثير من الإشكالات والاختلالات ذكر بعض السادة المستشارين بعضها، مثلا الاستثمارات العمومية اللي كتم ما كناديش للنتائج ديالها كما يجب، لا على مستوى إنتاج الثروة ونسبة النمو (la croissance) وإما على مستوى أيضا التشغيل، هناك عدم القدرة على الاستجابة لطلبات المواطنين وإن تكن الإدارة في مستوى تطلعاتهم نتيجة تعارض في بعض البرامج، هناك ضياع عدد من الفرص التنموية، وضياع عدة نقط في النمو سنويا، وهناك أيضا عدم التشغيل ديال الإستراتيجيات والمخططات القطاعية الموجودة.

السيد الرئيس،

وعيا من الحكومة بهذا الموضوع، وضعنا هاذ القضية في صلب آليات

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

نسألكم حول نجاعة التقائية السياسات العمومية، خاصة في المجال الاجتماعي؟
وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

السيد رئيس الحكومة، هذه الأسئلة المتعلقة بهذا المحور لكم الكلمة للجواب على ما طرح من أسئلة، تفضلوا.

السيد رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

الشكر لكم جميعا على اختيار هذا الموضوع للأهمية البالغة، ويمكن أن أشير منذ البداية أن الخطاب الملكي الأخير لما تحدث على أن برامج التنمية الاجتماعية البشرية والترابية تبقى دون طموحنا، قال بأن ذلك كان بسبب ضعف العمل المشترك، غياب البعد الوطني والاستراتيجي والتناظر بدل التناسق والالتقائية.

فهناك إذن إشكال في ما يخص الالتقائية على مستوى السياسات العمومية، ويمكن أن أقول منذ الآن بأن العديد من الاختلالات التي أشار إليها الخطاب الملكي مثل ضعف الإدارة العمومية، ومثل ضعف التفاعل مع المواطنين وعدم تقديم أجوبة مقنعة وفي آجال معقولة، مثل وغيرها من الاختلالات، هي في الحقيقة ناتجة في جزء منها عن ضعف الالتقائية ووجود التناظر في مراحل متعددة بين السياسات العمومية.

لكن وبطبيعة الحال الخطاب الملكي، هذا الخطاب الملكي الأخير كانت ردود فعل كثيرة وقراءات متعددة، هو دق ناقوس الخطر في مجموعة من الملفات وبين مجموعة من الشرائح، سواء كان الإدارة أو كانت الأحزاب السياسية أو غيرها، ووضع اليد على اختلالات كبيرة.

لكن أريد أن أقول بأن الخطاب الملكي رغم ذلك في إحدى فقراته، حيي الشرفاء من هؤلاء جميعا، ولذلك ورد في الخطاب الملكي بالنص "غير أن هذا لا ينطبق والحمد لله على جميع المسؤولين الإداريين والسياسيين، بل هناك شرفاء صادقون في حبهم لوطنهم، معروفون بالزاهة والتجرد والالتزام بخدمة الصالح العام"، فالخطاب وضع اليد على الجروح وأشار إلى السلبات، ولكن في نفس الوقت حيي الذين يشتغلون بجد وبوطنية في وطنهم.

أريد أن أقول بأن الهدف من السياسات العمومية في الحقيقة، هي

كانت حاضرة أثناء وضع الآليات هادي، الآن النظام المعلوماتي الآن تقريبا طور الإنجاز في المراحل الأخيرة، وقرينا إن شاء الله في 2018 غادي يبدأ العمل الجزئي هاذ النظام المعلوماتي، لكن مع بداية 2019 إن شاء الله على ما هو مقرر غادي يبدأ العمل كاملا بهذا النظام المعلوماتي اللي هو غادي يدمج جميع البرامج، بحيث جميع البرامج اللي كايه الآن تجردت، تجمعت كلها، غادي تدخل في هاذك البرنامج المعلوماتي الذي سيمكن من تحقيق الالتقائية، لأن أي قرار أو أي برنامج جديد أو أي مخطط أو أي إستراتيجية جديدة، خاص تكون منسجمة مع مجموع ما هو موجود من الاستراتيجيات، وأيضا أثناء التنفيذ هو غادي يعطينا لوحة القيادة بالنسبة للتطبيق والتنفيذ هذه السياسات العمومية، وغادي يتمكن من قياس الإنجاز في كل وقت وحين، قياس الإنجاز، مقارنة مع الأهداف المسطرة، قياس مساهمة كل قطاع، مدى معرفة الانسجامية أثناء التنفيذ، وأيضا على حسب المقررات اللي كتنقرر في هذيك المناظرة هو إخراج الوكالة الوطنية لتقييم السياسات العمومية، لأن هناك اليوم فراغ في ما يخص الخبرة العلمية والمتخصصة في التقييم بعين خارجية، غادي تنشأ الوكالة باش تكون واحد الجهاز اللي هو ما كينفذ السياسات العمومية فيقوم بعملية المراقبة بعين خارجية مستقلة، ولكن أيضا استفادة من الخبرات والتخصصات العالية.

ثالثا، هناك آليات لتزليل البرنامج الحكومي، وهذا فيه واحد المجموعة دالآليات استحدثت غادي تكون هذيك اللجنة البين وزارية ستقوم أيضا بتتبع تنفيذ البرنامج الحكومي باش تحقق الانسجام حتى أثناء التنفيذ والتتبع مع جميع آلياته، وستكون وحدة خاصة برئاسة الحكومة متكلفة بمتابعة هذا الورش كله بتنسيق مع الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة، لأن هاذ الالتقائية جزء من نظام الحكامة الذي يجب أن نسوس به عملنا.

هذا، إذن أولا فيما يخص آليات تعزيز الالتقائية السياسات العمومية مركزيا، لكن هناك أيضا آليات تعزيز السياسات العمومية محليا، لأن بدون هاذ التعزيز محليا ما غادي يكفئش مركزيا، وفهاد المجال أنا بغيت نقول بأن الالتقائية السياسات العمومية حقيقة في التنفيذ، الجزء الأكبر خاصو يتم محليا، يعني جهويا ومحليا، لأن الجزء الأكبر من القرارات الجزئية هناك تتخذ، وهنا غادي نمشيو في 2 دالأمور أساسية، بطبيعة الحال لأن غادي نحى هاذ القضية ديال برامج التنمية الجهوية (PDR) التي تمت، لأنها آلية من آليات الاندماج بمختلف القطاعات محليا على المستوى الجهوي في مخطط واحد وفق واحد المقاربة تشاركية.

ولكن احنا غادي نعزو هاذ الآلية اللي هي مهمة، غادي نعزوها ب 2 آليات، أنه منذ فترة، أولا، الآلية الأولى هو عقد برنامج (Contrat programme) بين الدولة والجهات، بمعنى هاذ (PDR) ما غادي يكوش فقط غادي يصادق عليه مجلس الجهة وصافي، لا، غادي يصادق عليه مجلس الجهة ثم من بعد غادي تم مفاوضات مع الدولة مركزيا باش

التتبع والتقييم الموجودة في البرنامج الحكومي، ولذلك وضعنا عدد من الآليات، بعضها كان مبرمج قبل أو جات فيه الدراسات، وبعضها حاولنا أن نضعه نحن اليوم في إطار هاذ الحكومة، وهي كالتالي:
أولا، فيما يخص وضع آليات تعزيز الالتقائية السياسات العمومية مركزيا، هناك ما يلي:

أولا، إحداث لجنة وطنية لتنسيق وتقييم السياسات العمومية، هادي الآن مبرمجة وغنوضعو لجنة بين وزارية برئاسة رئيس الحكومة بصفته رئيس الإدارة المسؤول مباشرة عن الالتقائية برامجها، وستسهر على تنسيق السياسات العمومية، وبطبيعة الحال هاذ التنسيق قبل وأثناء وبعد بمعنى التنسيق كيبدا من أثناء الالتقائية السياسات العمومية كيبدا أثناء وضع السياسات العمومية، ماشي حتى توضع، باش ما يوقعش لنا كما قال أحد السادة المستشارين متوازية، في الحقيقة ما كايش سياسات اليوم متوازية توازي كامل، ولكن كايش إشكالات في التنسيق، لأن أثناء وضع أي سياسة عمومية، غالبا ما تشرك القطاعات الأخرى، ولكن هذا ما كيكفئش، خاص سياسية، خاص برنامج وطني واعي بمعايير علمية ومهنية لتحقيق الالتقائية السياسات العمومية.

ومن هنا غادي تكون إن شاء الله هاذ اللجنة الوطنية التي ستحدث واللي جات هاذ اللجنة الوطنية بالمناسبة تقرر في المناظرة الوطنية للالتقائية السياسات العمومية اللي تدارت سنة 2013 وهي حاولت تأكد على ضرورة إرساء آليات حكامة ناجعة في هذا المجال، ويمكن نقول بأن هاذ اللجنة غادي إن شاء الله تكون في القريب، هادي لجنة مشروع المرسوم ديالها جاهز يحتاج إلى بعض الاستشارات، لأن الالتقائية حتى في وضع المرسوم ديال الالتقائية السياسات العمومية حتى هو فيه الالتقائية، حتى هو يحتاج إلى استشارة واسعة لجميع المتدخلين، تعبئة جميع الأفكار، إلى آخره، باش يخرج بالطريقة السليمة اللي غيدفع بها هاذ الورش إلى الأمام.

ومع هاذ اللجنة بين وزارية اللي غادي تسهر أولا على الالتقائية في وضع السياسات العمومية، واحد.

ثانيا، الالتقائية والانسجام في تنفيذ هذه السياسات العمومية، وبالتالي في تنفيذ البرنامج الحكومي، وأيضا في تقييمها فيما بعد، التقييم اللي كيعني الاستدراك وإدخال التعديلات الضرورية في المراحل ديالها.

إذن هاذ اللجنة هي لجنة وزارية ومعها لجان تقنية، غادي يكونوا الكتاب العامين ديال جميع الوزارات هي اللجنة الداعمة اللي غتهميا جميع اللجان بين الوزارية، وأيضا لجان تقنية أحيانا موضوعاتية التي ستعمل على متابعة هذا الورش، هذا أولا.

هناك ثانيا، وضع نظام معلوماتي مندمج لتتبع تقييم السياسات العمومية، دبا الآن هاذ النظام المعلوماتي طور الإعداد بتنسيق مع، هو الدراسة كلها في الأول كانت تدارت بتنسيق مع الأمم المتحدة، الهدف من هاذ التنسيق مع الأمم المتحدة هو الاستجابة من التجارب الدولية اللي

نشوفو ندققوه باش يكون مجال تعاقد، هذه الآلية الأولى.

الآلية الثانية وهي مهمة أيضا هو ميثاق اللاتمرکز، واللي إن شاء الله غادي نخرجوه في الأسابيع المقبلة بإذن الله، بقات في 3 و لا 4 النقاط احنا نحاول نديرو في الالتقائية هي النيت، فهاذ النقاط، بين القطاعات المعنية والمؤسسات المتدخلة، هاذ ميثاق اللاتمرکز غادي ينقل واحد الجزء من السلطات ديال الإدارة مركزيا مختلف الإدارات إلى إدارات جمهورية، معنى ذلك الجزء الأكبر من اتخاذ القرار ما غيقاش مركزيا غادي يولي جهويا مع غادي نمكنو من الالتقائية، بطبيعة الحال فيه واحد المجموعة من المقتضيات ديال التنسيق بين القطاعات وكيفاش غادي تتم، إلى آخره، والتجميع بين هذه القطاعات جهويا، هذه كلها مقتضيات سترد في ميثاق اللاتمرکز، اللي الصيغة ديالو تقريبا موجودة، وهذا غادي يمكننا حتى هو باش ندفعو واحد الخطوة إلى الأمام فهاذ القضية ديال التقائية السياسات العمومية، لأنها مهمة جدا، واللي غادي نعطيو للمستوى الجهوي الدور الأكبر فيها.

وبالمناسبة هذا اللي غادي يمشي فعلا في تنفيذ المقتضيات الدستورية فيما يخص الجهوية المتقدمة على أرض الواقع، وأتم تعلمون بأن احنا قررنا في الحكومة باش تكون واحد الزيارة ديال الجهات بدأناها برئيس الحكومة مع عدد من الوزراء، بدنيا بالجهة الأولى بني ملال، خنيفرة منذ أسبوعين فقط، هذه الزيارات هي جزء من الحرص على أن تكون هاذ الالتقائية ودفع الجهات إلى دعمها ودفعها والتنسيق معها باش نحققو هاذ الالتقائية بين السياسات على المستوى الجهوي، بين مجالس الجهات من جهة اللي عندها الاستقلالية ديالها وعندها القرارات ديالها، ولكن مؤسسة الدولة جهويا هي أيضا اللي عندها القرارات ديالها وعندها البرامج ديالها.

إذن هذا فيما يخص الجهوي، وبطبيعة الحال هاذ الزيارات الجهوية أيضا تهدف إلى التفاعل مع الفاعل المحلي وخصوصا الجهوي، ومحاولا إعداد رؤية مشتركة معه عن طريق الحوار، إذن هذا النقطة الثانية.

النقطة الثالثة، مستوى ثالث، وهذا تعرفونه جميعا وشاركتم وساهتمت فيه، وهو تعزيز الالتقائية المالية والميزانانية، وهو الأمر الذي أقره القانون التنظيمي 130.13 لقانون المالية، مجموعة من الآليات الكفيلة بضمان التقائية السياسات العمومية لتحقيق الانسجام والتكامل المنشودين بين مختلف الإستراتيجيات القطاعية، ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

البرمجة المتعددة السنوات التي تهدف إلى توضيح رؤية إستراتيجية للحكومة على المدى المتوسط لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، بمعنى ما بقاتش برمجة سنوية فقط، ولات برمجة متعددة السنوات فيها ثلاث سنوات، وهذا شيء مهم، راه هو جزء من الالتقائية وجزء من البرمجة ذات البعد الإستراتيجي.

منهجية الأداء المتمثلة في هيكلية الميزانيات القطاعية على أساس برامج مقرونة بأهداف ومؤشرات للقياس، تروم الانتقال من مقارنة مرتكزة على الوسائل إلى مقارنة تربط النفقة العمومية أو الإنفاق العمومي بالنتائج، وهذا

سيسهل استمرارية البرامج وتعزيز الانسجام بين مختلف الإستراتيجيات القطاعية.

ثالثا، البرامج الميزانانية يجب أن تنبثق من الإستراتيجيات القطاعية، اللي هي إستراتيجيات متوسطة المدى أو بعيدة المدى، يشترط في هاذ الإستراتيجيات أن تكون أيضا متناسقة مع التوجهات الحكومية من حيث السياسة العامة والإمكانات المالية المعبأة.

وجدير بالذكر، أن القانون التنظيمي 130.13 لقانون المالية يسهم في تعزيز فعالية ونجاعة وتكامل السياسات العمومية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، حيث يتم وضع مؤشرات الفعالية والنجاعة وجودة الخدمة محل مؤشرات الوسائل والأنشطة فقط.

ووعيا منا بدور المؤسسات العمومية في تنفيذ السياسات العمومية، نعمل أو تعمل الحكومة على إضفاء مزيد من التنسيق على عمل القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية من خلال العلاقات التعاقدية، كما سيتم تعميم منهجية الأداء لتشمل المؤسسات العمومية قصد تحديد المهام المنوطة بها وعلاقتها بالبرامج الميزانانية التي ستنوّل القطاعات الوزارية الوصية تنفيذها، كما أن الحكومة ستعمل على تعزيز التواصل حول الإستراتيجيات القطاعية من حيث أهدافها والفئات المستهدفة والأطراف المتدخلة في إنجازها والإمكانات المعبأة لتحقيق غاياتها.

هذا وستواصل الحكومة أجراء القانون 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومة لكونه سيسهم في عملية تتبع السياسات العمومية وتقييم الإستراتيجيات والبرامج القطاعية، وهو ما سيمكن من الإسهام في تصحيح الاختلالات المحتملة وترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة وتعزيز الشفافية وإشاعة ثقافة المحسوبة.

هذه هي أيضا السيدات والسادة المستشارين، أهم الإجراءات التي نروم من خلالها تحقيق الالتقائية في السياسات العمومية وتحقيق أيضا الانسجام في إعدادها وفي تقييمها نحو مردودية أكبر للعمل الحكومي وللإنفاق العمومي وتوفير الشروط المؤسساتية لتحسين تدخلات الدولة على مختلف المستويات.

شكرا جزيلا، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

ننتقل إذا اسمحتو للتعقيبات على جواب السيد رئيس الحكومة، وأبدأ بفريق الأصالة والمعاصرة، في حدود بضعة دقائق قليلة بقيت من رصيد الفريق، غادي نشوفو دبا.

تفضل السيد الرئيس، غادي تبان دابا شحال دالدقائق، 7 دقائق.

المستشار السيد الحو المربوح:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

للأسف التجربة الطويلة التي راكمتها المغرب في مجال التدبير الإداري وكل المحاولات الرامية إلى تعزيز دينامية الحكامة لم تستطع تحقيق النتائج المنتظرة مما جعل الاستراتيجيات القطاعية تعاني من نقائص كبيرة على المستويين الإداري المركزي واللامركزي، وهو ما أفقدها الفعالية والانسجام الضروريين.

نعود إلى الخطاب الملكي الأخير الذي جاء فيه، "أن برامج التنمية البشرية والتربوية التي لها تأثير مباشر على تحسين ظروف عيش المواطنين تبقى دون طموح جلالة الملك" وجاء في نفس الخطاب "أن ذلك راجع بالأساس في الكثير من الميادين إلى ضعف العمل المشترك وغياب البعد الوطني والاستراتيجي والتنافر بدل التناسق والالتقائية والتبخيس والتماطل بدل المبادرة والعمل الملموس". انتهى كلام صاحب الجلالة.

إن مفهوم الالتقائية جاء كضرورة ملحة استجابة لمتطلبات التدبير الفعال للشأن العام من خلال إعطاء الأولوية للمبادرات المحلية عن طريق تمكين المسؤولين عن المصالح والإدارات المحلية من سلطة اتخاذ القرارات الملائمة والمنسجمة مع برامج قطاعاتهم وبرامج باقي القطاعات الأخرى، وكذا وضع مخططات إستراتيجية وبرامج طويلة ومتوسطة المدى، بما يمكن من تطبيق مبدأ الالتقائية في تنفيذ السياسات العمومية.

كذلك، السيد رئيس الحكومة، هناك خطاب ملكي سامي آخر يرجع إلى 12 سنة مضت، إن لم نقل إلى 12 سنة ضاعت في هاذ الموضوع، حيث يقول صاحب الجلالة: "إننا نعتبر أن التنمية الفعالة والمستدامة لن تتحقق إلا بسياسات عمومية مندمجة ضمن عملية متماسكة ومشروع شامل وتعبئة قوية متعددة الجهات، تتكامل فيها الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية والثقافية والبيئية". انتهى كلام صاحب الجلالة منذ 12 سنة.

إن الواقع يثبت بالملحوس عجز الحكومة والحكومات المتعاقبة على اعتماد أسلوب فعال لتحقيق الالتقائية والتنسيق بين البرامج والتدخلات العمومية، خاصة في المناطق النائية والمستهدفة خاصة بالمشايع التنموية والمستعجلة في غالب الأحيان.

إننا نسجل غياب التنسيق بين الجهات المتدخلة كما أن الإكراهات التي تعترض تطبيق الالتقائية كثيرة ومتنوعة، لم تستطع الحكومة ولا الحكومات المتعاقبة للأسف القيام بتدابير عملية لتجاوزها، أبرزها غياب تصور لدى الحكومات المتعاقبة والحكومة الحالية، لوضع سياسات حكومية قائمة على انسجام وتناسق التدابير المتخذة لإيجاد حل لمشاكل الأوراش العمومية.

هيكلية الحكومة لا تتجاوز وإيجاد حلول للمشاكل العمومية عبر سياسات عمومية مندمجة، فالعديد من الملفات بعد تقسيم غنيمية الحكومة تصبح موزعة بين العديد من القطاعات الحكومة، مما يزيد من تعقيد الأمور. رصد توجهات الحكومة يبين محدودية التعامل مع المشاكل العمومية

المتعددة والاقتصر على اتخاذ تدابير تقنية محدودة تقدم أجوبة مؤقتة. عدم العمل على ضمان استقلالية المصالح الخارجية في الأقاليم في اتخاذ القرارات، لأنه، السيد رئيس الحكومة، واحنا كتبوعو المشايع المحلية بالأقاليم، عيينا من كل مرة القرار في الرباط، ديمنا القرار في الرباط، كنديو المشروع حتى كيوصل، حتى كيقرب يدخل للإنجاز، خاصنا الرباط يقرر، هذا عيينا منو، السيد رئيس الحكومة، من فضلك.

عدم وجود ضمان الاستمرارية للبرامج المسطرة مسبقا، فكل وزير جديد يدبر قطاعه كما يشاء، دون ضمان استمرارية ما قام به سلفه، وجود مركزية مفرطة، غياب ميثاق اللاتمركز، والآن نسجل، السيد رئيس الحكومة، التزامك بتفعيله خلال الأسابيع القادمة، اللامركزية الترابية الحالية لا تتلاءم مع ضرورة التنمية المحلية.

اشتغال الإدارة المغربية بمنطق عمودي يكاد ينعدم فيه التفاعل الأفقي، (deux droites parallèles) -أكرر ما قيل- خطان متوازيان لا يلتقيان أبدا إلا بإذن الله.

النزوع في عدة أحيان على تهميش دور الفاعلين المحليين، ولاسيما المنتخبين والمجمع المدني، مع غياب فضاءات للتشاور والتداول وتبادل الآراء بين مختلف الفاعلين في المجال الترابي.

هنا أيضا نسجل التزامكم، السيد رئيس الحكومة، ونضرب لكم موعد في جھتنا لتتناقش ولتفاعل في هذا الموضوع.

عدم وجود نظام للمساءلة والمحاسبة في هذا الموضوع، هنا أيضا نسجل التزامكم في وضع هاذ النظام في الأسابيع أو الأشهر القادمة.

السيد رئيس الحكومة،

بالرغم من المناظرات والتقارير الصادرة عن المؤسسات الوطنية التي نهبث إلى التشتت وعدم الانسجام بين البرامج، فإن الحكومة للأسف لم تبادر إلى حد الآن إلى الإنكباب على تفعيل توصياتها، مما يطرح إشكالية أخرى تتبع ومواكبة وتنفيذ التوصيات والمقترحات الصادرة حول العديد من القضايا، بالرغم من مساهمتها في بلورة التدابير والإستراتيجيات على درجة كبيرة من الأهمية ومتوافق عليها.

السيد رئيس الحكومة،

ماذا فعلتم لإيجاد حلول لغياب رؤية استشرافية بعيدة المدى تحدد الأهداف الإستراتيجية العامة، هنا أيضا نسجل التزامكم والتوجهات الكبرى للسياسات العامة للدولة، تكون بمثابة مرجعية لمختلف القطاعات العمومية. أين هي رؤية مغرب 2030، المفروض أن تكون مرجعا منسجما ومتكاملا للجميع؟

ما الذي قتم به لتجاوز ضعف التنسيق القبلي وعدم اعتماد مرجعية موحدة أثناء إعداد الاستراتيجيات والبرامج القطاعية، والذي ينتج عنه اختلاف في الرؤية والأولويات والأهداف والآفاق الزمنية ويزيد من صعوبة تحقيق الالتقائية؟

هناك اختلاف المدد الزمنية بين هذه الإستراتيجيات، هناك الإستراتيجية التي توضع على مستوى 5 سنوات وهناك إستراتيجية توضع على مستوى 20 سنة، كيف سيتم التوفيق بين هذه الإستراتيجيات وتحقيق الالتقائية. بعض الإستراتيجيات، السيد رئيس الحكومة، وضعت من طرف بعض مكاتب الخبرة دون إشراك الفئات المعنية، ولذلك كان مآلها الفشل مثل البرنامج الإستعجالي ديال 2009-2012 الذي في النهاية لم يحقق ما كان مرجوا منه.

نلاحظ، السيد رئيس الحكومة، تغييب واحد القطاعات مهمة، جميع الإستراتيجيات هي عندها علاقة شئنا أم أبينا بموضوع التعليم والبحث العلمي وأيضاً موضوع التكوين المهني، لكن نلاحظ بأنه السياسة التعليمية والسياسة المتبعة إلى حدود الساعة في موضوع التكوين المهني تعيش في عزلة عن باقي السياسات التي هي في حاجة ماسة إلى هذا الجانب. نلاحظ، السيد رئيس الحكومة، أن الآليات المعتمدة إلى حدود الساعة من أجل تقييم هذه السياسات، هي آليات غير فعالة، يكفي أن نشير إلى أنه بعض مكاتب الخبرة تنجز الإستراتيجيات وتقوم بتقييمها في نفس الوقت. شكرا لكم السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا على تفهمك السيد المستشار.

أعطي الكلمة الآن للفريق الحركي.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

لابد في البداية أن نوه بالتوضيحات التي قدمتها السيد رئيس الحكومة المحترم حول هذا الموضوع بالغ الأهمية.

أفيد، السيد الرئيس، أن لا أحد يجادل في الوعي الجماعي حول غياب الالتقائية والانسجام في بناء السياسات العمومية، لكن يبقى المشكل في غياب حلول ملموسة لتجاوز النظرة القطاعية الضيقة في وضع البرامج القطاعية وإنجازها، ولتوضيح الصورة أكثر للرأي العام بالمراد بالالتقائية، فهل يعقل مثلا بناء مدرسة في منطقة نائية بعيدة عن الساكنة المستهدفة دون برحمة طريق ولا مد بشبكة الماء والكهرباء ودون وجود مستوصف وغيرها من المرافق؟

الحل، السيد رئيس الحكومة، مرتبط بخلق آليات ومؤسسات لتنسيق مختلف البرامج الإستراتيجيات القطاعية، والمنطلق، طبعا، هو تفعيل أحكام القانون التنظيمي للآلية من أجل مراجعة بنية الميزانية العامة التي أصبحت متجاوزة والانتقال إلى ميزانية النتائج والمشاريع المحددة مجاليا وزمنيا وبرؤية منسجمة مبنية على التكامل القطاعي، مما يسهل الدور الرقابي للبرلمان وممارسة اختصاصاته الدستورية المتمثلة في تقييم السياسات

ما هي التدابير التي اتخذتم لمواجهة إشكالية تعدد الجهات المعنية، بتفعيل الاستراتيجيات والبرامج وضعف التنسيق فيما بينها؟ ما الذي فعلتم لتطوير اللامركزية واللامركز وتوسيع صلاحيات المصالح اللامركزية وجعلها قادرة على الانخراط والاندماج فيما هو محلي؟ ما الذي فتم به، السيد رئيس الحكومة المحترم، في مجال.. انتهى الوقت، السيد الرئيس. شكرا.

السيد رئيس:

شكرا على تفهمك السيد المستشار، انتهى الوقت.

أعطي الكلمة لفريق العدالة والتنمية، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد العلي حامي الدين:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

أولا نريد أن نثمن اهتمامكم الخاص بهذا الموضوع ديال الانسجام والتقائية السياسات العمومية منذ الإعلان عن البرنامج الحكومي، ونريد اليوم أن نثمن الإجراءات الإدارية والتدبيرية والقانونية التي أعلنتم عليها، سواء فيما يتعلق بخدمة موضوع الالتقائية أو فيما يتعلق بتقييم السياسات العمومية، نثمن زيارتكم للجهات والتي تعكس بالفعل وجود واحد الإرادة ديال تحقيق الانسجام والتقائية السياسات العمومية، ليس فقط على المستوى المركزي ولكن أيضا على المستوى الجهوي والمحلي.

نثمن إعلانكم اليوم عن قرب إخراج ميثاق اللامركز، نعتقد بأن هذا تحول مهم وهو خطوة إصلاحية كبيرة، بدون شك ستدعم هذه الالتقائية في العلاقة بالجهات.

نريد فقط اليوم، السيد رئيس الحكومة، أن نثير الانتباه إلى أن هناك واقع اليوم على الأرض، واقع الأرض يستدعي الكثير من الجهود، لأنه عندنا تعدد عدد كبير من الاستراتيجيات القطاعية، اليوم عندنا إستراتيجيات قطاعية في الصحة، في التعليم، في الفلاحة، في الصيد البحري، في الصناعة العصرية، في التجارة، في الطاقة، في الصناعة التقليدية، في المغرب الرقمي، وكل إستراتيجية مستقلة بذاتها، وكل إستراتيجية عندها ميزانية وكل إستراتيجية كتنظيم التقييم ديالها.

ولهذا ماشي ساهل اليوم باش تكون واحد الالتقائية بين هذه الإستراتيجيات بما يستدعي بالفعل تفعيل هاذيك اللجنة الوطنية التي سوف تشتغل تحت رئاستكم السيد رئيس الحكومة، وهذا نعتبره أيضا خطوة إصلاحية مهمة نتمنى أن تترسخ وتستقر وتدعم بالموارد البشرية والمالية الملائمة، لأنه مؤسسة عمومية على هذا المستوى نعتقد بأنها أصبحت ضرورية اليوم.

والذي وعدم فيه ضرورة الاشتغال على تحقيق التقتائية المشاريع والبرامج، على اعتبار أن مجموعة من تدخلات الحكومة بخصوص قطاع واحد تتوزع وتشتت وسيكون أثرها محدود على أرض الواقع، أثر مجهودات الحكومة في مختلف مناحي التدبير العمومي، الاقتصادي والاجتماعي، لا يحس به المواطن وهو السبب المباشر لتنامي ظاهرة الاحتقان الاجتماعي.

فإذا كنا في فريق التجمع الوطني للأحرار نتفهم أن سياسة الأوراش الكبرى المعتمدة في بلادنا والرامية إلى توفير البنيات الأساسية وتنويع اقتصاده ليكون محط جذب كبير للاستثمارات الخارجية، تجعل أثر هذه الاستثمارات ونتائجها بعيدة المنال، ولا يحس بها المواطن بأثرها الاقتصادي والاجتماعي، المتمثلة في تحسن دخل والوضع الاقتصادي على المدى القريب والمتوسط.

فإن القطب الاجتماعي يبقى مدعاة للاهتمام، على اعتبار أنه لصيق بالمواطن من قبل الصحة والتعليم والتنمية البشرية والمرأة والطفل، رغم المجهودات الجبارة التي يقوم بها السيدات والسادة الوزراء المعنيين بتدبير هذه القطاعات، على اعتبار أن إمكانية الدولة ومواردها المالية المرصودة على محدوديتها تشتت وتوزع على مختلف هذا القطاع وعلى مختلف المؤسسات العمومية، وبالتالي نسجل الفارق النسبي أو عدم القدرة عن كسب الحاجيات الضرورية التي يحتاجها المواطنين.

لقد كانت لكم الشجاعة السياسية، وثمن نضالكم الفكرية عندما طرحتم هذا المشروع على طاولة النقاش مع مؤسسة البرلمان أولا، وثانيا مع مختلف القطاعات الحكومية، وقد أثمر هذا المجهود نتائج مهمة جدا تتجسد في وزارة الفلاحة من خلال خلق أقطاب فلاحية تشتغل اليوم على تحسين الإنتاج والتسويق والتصدير بتنسيق مع وزارة الصناعة والتجارة التي تشتغل على هذه الإستراتيجية، حيث صادقنا في هذه الدورة على مشروعين مهمين يضمن الالتقائية في هذا القطاع، وكالة التنمية الرقمية والوكالة المغربية للاستثمارات والصادرات.

السيد الرئيس،

هذا موقفنا، وسنتم ونساند كل إصلاح مستقبلي لضمان هذه الالتقائية خصوصا في القطاعات الاجتماعية التي يجب أن تبذل فيها مجهودات مضاعفة. شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

مجموعة الكنفدرالية الديمقراطية للشغل، مازال عندكم شي وقت، السيدة الرئيسة، ختامها مسك، عندك 4 دقائق زيد.

المستشارة السيدة ثريا لحرش:

السيد الرئيس،

العمومية.

من جهة أخرى ولتجاوز التشتت في البرامج والمشاريع فلا بد من التعجيل بإخراج ميثاق عدم التمركز، وهذا اللي هضرتو عليه السيد الرئيس، وأنا غادي نعطي بعض الأمثلة السيد الرئيس، لبعض المشاريع الكبرى اللي فالحقيقة هي كمثل لهاذ الإشكاليات اللي كهضرو عليها حاليا كبعض المدن اللي أحدثناها حتى مدن كبري كنا مسنا وكنصورت، اللي كان فعلا بينت الإشكالية ديال التقتائية والعقول الضيقة اللي سيرت هاذ البرامج هاذي.

وهاذ الإشكاليات اللي خلقت واحد النوع ديال الاحتقان عند الناس اللي شراوا فهاذ المناطق هاذو، وهذا جا من خلال أنه ما كانش التقتائية بالقطاعات كلهم، بنينا واحد المدن بدون روح، ما فيها لا أمن، ما شاركناشي الناس ديال الصحة ولا المرافق الثقافية ولا كذلك التعليمية، وهذا خلق إشكاليات.

كذلك غادي نهضر على واحد الإشكالية أخرى اللي هي هاذ المناطق النائية اللي كتعيش إشكاليات أنه القرار دائما كيبقى كما كنعقولوا متمرکز في المركز، وهذا كيقول إشكاليات، وخير دليل على ذلك أنه حتى صندوق ديال الجهات، ديال دعم ديال الجهات الضعيفة مازال كنعطو منكم، السيد الرئيس، أنه يجي كذلك في التقرير وأنه تخرجوه للوجود باش أنا على الأقل نحاولوا نعاونوا هاذ الجهات اللي هي ضعيفة باش تترقي للجهات اللي هي كبيرة للجهات الكبرى.

وبالتالي، السيد الرئيس، الإشكاليات كلها اللي كنعيشو فهاذ السياسات العمومية والالتقائية فهي كنعجي بالأنا والعقول الضيقة اللي كتسير هاذ البرامج هاذ، وكل واحد كيحاول يبين بأن هو الأكثر اللي غادي يسير هاذ الأوراش هاذي.

وكنطبو، السيد رئيس الحكومة، أنكم...

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم، شكرا على تفهمك أنت أيضا.

الكلمة الآن لفريق الإتحاد العام لمقاولات المغرب، أظن ما بقاش عندو الوقت، فريق الإتحاد المغربي للشغل كذلك استنفذ الحصص ديالو، المجموعة الكونفدرالية للشغل، السيد رئيس فريق التجمع، عندك الوقت، تفضل، اسمح لي.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

أولا، في البداية أشكر السيد رئيس الحكومة على جوابكم الخالص والصريح.

هذا السؤال جاء ليتم النقاش الذي أثير أثناء مناقشة البرنامج الحكومي

سجل وطني شامل وموحد لوضع معايير دقيقة وموضوعية لتحديد الفئات.
صافي سلينا الوقت؟

السيد الرئيس:

انتهى الوقت السيدة الرئيسة.

المستشارة السيدة ثريا لحرش:

إيوا شتي اعلاش تندابزو في لجنة الرؤساء، ودبا احنا غادي نقولو لكم بأنه ما يمكنش يكون هاذ السياسة، وقلت ليا غادي تزيدني، السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

هذا ما اتفقنا عليه بالإجماع، اتفقنا على هاذ الشي بالإجماع الله يخليك، استهلكك ما يكفي من الوقت في هذا الموضوع.
شكرا.

إذا اخترنا طريقة أخرى لتمرير الرسائل ربما سيكون أفضل، شكرا لك السيدة الرئيسة.

أعطي الكلمة الآن للسيد رئيس الحكومة للتعقيب على ما استمعنا إليه من تعقيبات.

السيد رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا جزيلا للسيدات والسادة المستشارين.

وطبيعة الحال لازلت لأقول مرة أخرى ألح باش التدخلات اللي يمكن تقدم كتابة أو الملاحظات أو مقترحات يعني تقدم، يقدمها السيدات والسادة المستشارين، وأشكر السيد الرئيس على مبادرته يقوم بجمعها ويسفطها لنا في رئاسة الحكومة، وسنكون سعيدين بمراجعتها.

من طبيعة الحال هاذ القضية ديال النقائبة السياسات العمومية احنا بسطانها شوية، أنا قلت على المستوى المحلي قضية الطريق والمستوصف هذا غير نموذج ديال الاندماجية على المستوى المحلي، وإلا احنا نتذكر على النقائبة السياسات العمومية كسياسات مركزية عمومية، ومثال الإستراتيجيات نموذج، هاذ الإستراتيجيات اللي هضروا عليها السيدات والسادة المستشارين.

ولكن يمكن نؤكد لكم بأن عموم الإستراتيجية اللي تم فيها نوع من الانتقائية، لأن حتى شي قطاع ما تبوض إستراتيجية بوحده، جميع القطاعات كتنشارك معها قطاعات أخرى قريبة في وضع الإستراتيجية، ولكن الانتقائية هي علم بقواعد، هذا باقي ما ارتقينا له محتاج فيه إلى التدقيق.

ولذلك كانت هناك المناظرة الوطنية وهناك دراسة مع (PNUD) برنامج الأمم المتحدة للتنمية، بدأت منذ فترة وغادي تستمر، واحنا الآن بصدد وضع المراحل الأخيرة في هاذ الدراسة اللي غادي تمكن من وضع

السيد رئيس الحكومة المحترم،

تحية واحترام وتقدير لكل الحضور.

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة الكونغرس الديمقراطية للشغل لمناقشة موضوع النقائبة السياسات العمومية وأثرها على تنفيذ الاستراتيجيات القطاعية وعيا منا بأهميتها لضمان تنمية مستدامة ونمو يستفيد منه كل المواطنين في جميع الفئات والجهات.

سيدي، نحن نعتبر على أن النقائبة السياسات الحكومية تعتمد على ركائز من ضمنها، أولا تطبيق الفصل 13 الدستور الذي ينص: "تعمل السلطات العمومية على إحداث هيئات للتشاور قصد إشراك مختلف الفاعلين الاجتماعيين في إعداد السياسات العمومية وتفعيلها وتنفيذها وتقييمها.

ثانيا، الحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة، الانسجام الفكري والمذهبي للأحزاب المكونة للحكومة وإعطاء الأولوية للصالح العام عوض المصالح الحزبية الضيقة، الاعتماد على الطاقات والكفاءات والأطر النزهة، اعتماد مبدأ الاستحقاق والكفاءة في إسناد المناصب السامية والعليا.

سيدي الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

إن غياب المقاربة المتدججة في إعداد السياسات العمومية بشكل عام والسياسات الاجتماعية بشكل خاص هي ذات تكلفة عالية، ويؤدي غالبا ثنها المواطنون والمأجورون في القطاعات الاجتماعية، وخصوصا التعليم والصحة والتشغيل، كما يكون من انعكاساتها وتداعياتها تعكير صفو المناخ الاجتماعي.

فالحكومات المتتالية من خلال برامجها وقوانين المالية التي تسنها تعطي الأولوية للتوازنات الماكر اقتصادية وتهمل التوازنات الاجتماعية، لا تعيرها أي اهتمام بحيث تظل المسألة الاجتماعية محل تأجيل دائم، كأن علينا أن ننظر تحقيق النمو الاقتصادي لنلج إلى التقدم الاجتماعي، وعلينا أن نضحي بجحنا في التعليم والصحة والشغل من أجل تحقيق التقويم المالي والهيكلية.

سيدي الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

إن مظاهر غياب الانتقائية في السياسات الاجتماعية تتجلى في:

تضخم وتعدد المؤسسات والهيكل الإدارية والهيئات المتدخلة في المجال الاجتماعي دون أدنى تنسيق أو انسجام في تدخلاتها، بل يلاحظ في بعض الأحيان تنافس غير مبرر فيما بينها.

غياب سياسة عمومية في مجال الدعم والحماية الاجتماعية تقوم على التكافل والانسجام والاندماج بين مختلف البرامج، برنامج تسيير، برنامج الدعم المباشر للنساء الأرامل، نظام المساعدة الطبية، صندوق التكافل العائلي، غياب إطار مؤسسي لقطب اجتماعي منسجم يعمل على توحيد الرؤية وتنسيق مختلف برامج الدعم الاجتماعي والحماية الاجتماعية، غياب

والقطاعات الحكومية المعنية من خلال الانسجام بين رؤاهم وأفكارهم وآرائهم وحوار وتشارك في وضع هذه الإستراتيجية.

إذن هذا العمل كيم، ونهار بدينا كنديرو اللجان بين وزارية هو واحد الآلية من آليات تحقيق الالتقائية في وضع السياسات والبرامج، وأيضا الانسجام في تنفيذها على أرض الواقع، وأيضا الانسجام أثناء عملية التقييم للمراجعة وتحقيق.

مخطط التسريع الصناعي هو في نهاية المطاف، أشنو هو مخطط التسريع الصناعي؟ هو واحد المخطط هو كيققق واحد الجزء من الالتقائية، إستراتيجية التكوين المهني نفس الشيء، التكوين المهني ليس منعزلا، بالعكس التكوين المهني كيتطور مع الحاجيات الموجودة وكيفاعل مع القطاعات، مثلا بغينا نجيو لقطاع الطيران أثناء التفاوض مع شركات الطيران باش يجيو فورا قبل ما يجيو راه احنا تنديرو التكوين المهني انطلق باش بمجرد ما يجيو كيلقاو الأفواج خرجت، مثلا احنا لما زرنا بني ملال، زرنا (l'agropole) فيه واحد المنطقة للتصنيع الفلاحي، أمامه كينشأ مركز ديال التكوين المهني، قبل ما تبدا هي مركز التكوين المهني غادي يبدا الآن، غادي يبدا فهذه السنة قبل ما تبدا الشركات والمصانع اللي غادي تبي للاستثمار، بعد سنة أو سنتين كتكون الأفواج الأولى كتبدا تتكون.

فبالعكس إستراتيجية التكوين المهني مندمجة على الأقل مع السياسات الصناعية الموجودة والاستراتيجيات، إما ديال مخطط التسريع الصناعي أو أيضا ديال مخطط المغرب الأخضر، ما خصناش نستاهنو بما تم لحد الساعة، وإلا ما يجيوش هادو، هاد صناعة السيارات ما يجيوش للمغرب كون ما كانش عملية إستباقية لتكوين التقنيين المتخصصين في مجالات دقيقة جدا، خلاهم يجيو كيشوفوا كيعرفوا بأن التكوين كين، عندهم الأرقام ديال التكوين ما غاديش يغامر يجي وما يلقاش الأطر التقنية، ما يمكنش يغامر، لأن (أستسمح الإخوان ديال CGEM) لأن رأسال جبان، ما غاديش يجي باش يبدا يتشمس واحد عام عامين، كيتسنى إمتي غادي يجيو الأطر ولا الكفاءات ولا التقنيين، خاصو يجي يكون الأمور موجودة أو قريبة توجد، هاد الشيء كل شي داخل فهديك المنظومة.

إذن جزء من الالتقائية موجود، ولكن احنا نطمح ونطمع في مستوى أعلى من الالتقائية، لأن لازنا كضيعوا جزء من الجهود، جزء من الأموال، جزء من الأوقات، جزء كبير من الفرص نتيجة أن الالتقائية غير كافية، هذا هو الهدف من أسمو.

وأيضا نبغي نعطي مثال ديال الرؤية الإستراتيجية لإصلاح منظومة التربية والتكوين، فعلى عكس ما قال أحد السادة المستشارين، بالعكس هناك تقييم قام به المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي ونشر هذا التقييم ديالو تحت عنوان "التقرير التحليلي سنة 2013"، دار تقييم لمنظومة التعليم، عليها بنا باش يدير الرؤية، والرؤية هي عليها كيتبني الآن قانون الإطار ومنه غتجي جميع المخطط والبرامج ديال إصلاح منظومة التربية

أسس علمية مرتكزة على الخبرة الدولية فيما يخص التقائية السياسات العمومية، لأن هي خبرة تتطور بالمناسبة، ليست خبرة جامدة بمعنى ذلك الشيء اللي عندنا هاذي 10 سنين باقي عندنا الآن، ذلك الشيء اللي عندنا في الالتقائية 10 سنوات على المستوى الدولي اليوم تطور وبعض جوانبه متجاوز وتبرزت أدوات جديدة لتحقيق التقائية السياسات العمومية وانسجام البرامج أثناء التطبيق والتنفيذ.

ولذلك احنا غادين وفق التطور ديال الخبرة الموجودة عالميا، هذه النقطة الأولى.

النقطة الثانية بغيت نؤكد لكم بأن برامج الحماية الاجتماعية الآن تحظى باهتمام خاص، بدراسة خاصة عن طريق جردها وتحليلها وبلورة تصور إستراتيجي للحماية الاجتماعية، لتكون سياسة عمومية مندمجة للحماية الاجتماعية، خاصة في شقها المساعدة الاجتماعية.

فهاذ الدراسة بدأت، وإن شاء الله، نتمناو تكمل في القريب وغادي نعملها لتحقيق الانسجام بين مختلف برامج الحماية الاجتماعية الموجودة باش تمشي تحقق الهدف ديالها حقيقة، لأننا لقينا بأنه كين واحد شوية بالضيق نتيجة عدم وجود التقائية حقيقية، واحد الشوية بالضيق كين، كين الناس اللي تيساتفدوا من عدد من البرامج وكين أسر أو ناس محتاجين اللي ما تتوصلهموش هاذ البرامج، ولكن هاذ الشيء فيه تطوير في الدراسات، وكل مرة كنعكناشوا الجديد، هذا ماشي معناه السابقين لم يدرسوا، درسوا ولكن الأدوات اللي كانت لا تمكن إلى الوصول لأبعد مما وصلوا إليه، إن الأدوات التقنية ديال الدراسة ديال هاذ الشيء راه يتطور.

إذن هذا نؤكد لكم بأن الآن كين العمل عليه إن شاء الله وإلى كمل هاذ الورش راه غادي نعلن عليه، ولكن أيضا ما خصناش ننظر للأمر بمنظر أنه ما كين التقائية، راه حتى في الخطاب كين ضعف كيدوي على الضعف، هناك ضعف الالتقائية، وإلا فجزء من الالتقائية موجود.

لما فاش دارت الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة راه دارت بتنسيق مع جميع القطاعات المعنية، ماشي فقط الحكومية ولكن أيضا غير الحكومية، فاش تدار هاذ القضية ديال العمل ديال مناخ الأعمال، تطوير مناخ الأعمال وتدارت اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال مشاركين فيها (CGEM)، مشاركين فيها مؤسسات الحكامة، مشاركين فيها الغرف، مشاركين فيها المهنيين الأبنك، مشاركين فيها وهكذا.. زيادة على القطاعات الحكومية، هناك لجنة اللي كتنسق وكتتبع لدى رئاسة الحكومة، واللجنة الوطنية اللي كتجمع هاذ الفرقاء كلهم على أعلى مستوى، وكندير لقاء ديالها سنويا وكندير التقييم وتصادق على البرامج انطلاقا من خدمة دارت بها فرق تقنية بالتنسيق مع جميع الشركاء من قبل، وهي التي أدت إلى العمل الذي نرى، ليست هذا أعلى درجة من درجات الالتقائية والانسجام.

وأيضا إستراتيجية السلامة الطرقية اللي صادقنا عليها أخيرا حتى هي نفس الشيء، هي تم في إطار لجنة وطنية اللي كندمج مختلف الشركاء

رؤساء الفرق والمجموعات الالتحاق باجتماع ندوة الرؤساء في أقل من 20 دقيقة لترتيب الجلسة التشريعية.
شكرا لمساهمتم.

ورفعت الجلسة.

ملحق: المداخلات المسلمة لرئاسة الجلسة:

مداخلة مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم

تحية احترام وتقدير لكل الحضور

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لمناقشة موضوع "التلقائية السياسية العمومية وأثرها على تنفيذ الاستراتيجيات القطاعية" وعيا منا بأهمية هذا الموضوع.

إن التلقائية السياسية العمومية تعتمد على ركائز متعددة لضمان تنمية مستدامة ونمو يستفيد منه المواطنون بجميع فئاتهم وكذا جميع جهات المملكة وتتجلى هذه الركائز فيما يلي:

1. تطبيق الفصل 13 من الدستور الذي ينص: "تعمل السلطات العمومية على إحداث هيئات للتشاور قصد إشراك مختلف الفاعلين الاجتماعيين في إعداد السياسات العمومية وتفعيلها وتنفيذها وتقييمها".
2. الحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة؛
3. الانسجام الفكري والمذهبي للأحزاب المكونة للحكومة؛
4. إعطاء الأولوية للصالح العام عوض المصالح الحزبية الضيقة
5. الإعتماد على الطاقات والأطر الكفئة والزمية

6. اعتماد مبدأ الاستحقاق والكفاءة في إسناد المناصب السامية والعليا.
إن غياب المقاربة المندمجة في إعداد السياسات العمومية بشكل عام والسياسات الاجتماعية بشكل خاص هي ذات تكلفة عالية ويؤدي ثمنها غالبا المواطنون والمأجورون في قطاعات اجتماعية كالتعليم والصحة والتشغيل كما يكون من انعكاساتها وتداعياتها تعكير صفو المناخ الاجتماعي. فالحكومات المتتالية من خلال برامجها وقوانين المالية التي تسنها تعطي الأولوية للتوازنات الماكرو اقتصادية وتهمل التوازنات الاجتماعية ولا تعيرها أدنى اهتمام بحيث تظل المسألة الاجتماعية محل تأجيل دائم، كان علينا أن ننظر تحقيق النمو الاقتصادي لنلج إلى التقدم الاجتماعي وعلينا أن ننضحنا في التعليم والصحة والشغل من أجل تحقيق التقييم المالي والهيكلية.
إن مظاهر غياب الالتقائية في السياسات الاجتماعية تتجلى في:

والتكوين، غير هاذ الشيء كيجتاج للوقت، لأن التقييم ما كيمش بين عشية وضحاها خاصة وقت كافي، واستعانة بخبرات ووضع الإستراتيجيات تحتاج إلى وقت كافي، لا تتم بين عشية وضحاها، لا.

فلذلك هاذ الشيء كين وفيه الالتقائية، أثناء وضع الرؤية، لأن المجالس الدستورية نفسها كتحقق حد معقول من الالتقائية عن طريق مشاركة مختلف المتدخلين في القطاع المعني من جهة، والرجوع أيضا إلى خبرات خارج الناس اللي فهذاك...

هاذ التقرير اللي دار المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، وأيضاً الرؤية اللي دارها، غيممكن باش أولا ننتقلو من إصلاح التعليم إلى إصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، هذا أيضاً فيه جزء من الالتقائية.

ثانيا، فيها إحداث اللجنة الوزارية الدائمة للتربية والتكوين بمرسوم سنة 2016، تضم 18 قطاع حكومي وتكلف بتتبع تنزيل الرؤية الاستراتيجية وهاذي من آليات تطبيق هذه الالتقائية في التنفيذ وفي التقييم.

إذن هناك واحد الحد مشترك من الالتقائية موجود، صحيح احنا بغينا نظوره أكثر وكنتولو هاذي الشيء اللي كين ما كافي، احنا بغينا زيديو إن شاء الله وهذا هو الأمل دبالنا، لأن عندنا أمل.

صحيح أن هناك نقص، ولكن إلى كين الإرادة القوية وكين العزيمة، كين التعاون، كين الرؤية الوطنية والأفق الوطني والحس الوطني اللي كيدافع على البلاد، إن شاء الله غادي نحققو هاذ الشيء، واحنا في الحكومة عازمون على تحقيقه.

ومن بين الآليات اللي درنا باش نحققوا هاذ الشيء وباش نضمنوا هاذ الالتقائية في وضع السياسات العمومية، الانسجام في التنفيذ هو تقوية رئاسة الحكومة وتقويتها عن طريق وجود بنيات حقيقة تستطيع تتبع هذه البرامج والرجوع إليها.

ولذلك هناك رئاسة حكومة بالصلاحيات الدستورية الكاملة التي نحن حريصون وغادي نحرصو إن شاء الله باش رئاسة الحكومة تقوم بها كاملة، وبطبيعة الحال القطاعات الحكومية مطلوب منها أيضا أن تندرج ضمن هاذ الإستراتيجيات اللي كتحقق الالتقائية والنظرة الواحدة، والآليات كما شرحناها إن شاء الله سنعمل على تطبيقها وتنفيذها في أرض الواقع.
شكرا جزيلاً.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

ابغيت في نهاية هذه الجلسة نوجه الشكر لكافة السيدات والسادة عضوات وأعضاء الحكومة وعضوات وأعضاء المجلس.
وإلى سمحتو قبل ما نرفع الجلسة، أطلب من السيدات والسادة

وكيف يمكن الحديث عن ربط منظومة التربية والتكوين بالتشغيل إذا كان قطاع التربية الوطنية والتكوين المهني يشتغل في موضوع خاص، وقطاع التعليم العالي رغم التحاقه بالقطاع الأول يعمل في موقع ثان مغاير وقطاع التشغيل والاندماج المهني متمسك باستقلالته في موقع ثالث؟ أما التشغيل بالعقدة، والذي تمت أجرأته على مستوى وزارة التربية الوطنية، فهو تكريس للهشاشة ونهج لسياسة اجتماعية غير متمسكة وتفتقد للانسجام فبالإضافة إلى انعكاساته الوخيمة على منظومة التعليم العمومي، سوف يعمق من أزمة الصندوق المغربي للتقاعد ويعري زيف ادعاء الحكومة سعيها لإصلاح نظام المعاشات المدنية الذي لن يتأني في ظل نهج سياسة تفكيك الوظيفة العمومية؛

وبخصوص التغطية الاجتماعية و الاحتياط الاجتماعي فقد اتخذت الحكومة عدة إجراءات تفتقد إلى الرؤية الواضحة و إلى الانسجام و منها: اعداد مشروع قانونين حول التغطية الصحية و تقاعد المهنيين و العمال المستقلين و الأشخاص غير الاجراء من طرف وزارتين مختلفتين (الصحة و التشغيل) خارج كل استشارة ، كما احالت الحكومة على مسطرة التشريع مشروع قانون رقم 16.63 المتعلق بالتغطية الصحية التي تشمل الوالدين بهدف استغلال مراميه النبيلة لأغراض دعائية و في تجاهل تام لراي الشركاء الاجتماعيين و بدون دراسة للجدوى، و ما سيتحملة جميع الموظفين من اقتطاعات إجبارية و ذلك ضدا على مقتضيات القانون رقم 65.00 المتعلق بمدونة التغطية الصحية .

السيد رئيس الحكومة المحترم

السيدات والسادة الوزراء المحترمين

السيدات والسادة المستشارين المحترمين

إننا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل وفي كل ملفاتنا المطالبة وحواراتنا مع الحكومات المتعاقبة، نؤكد على اعتماد المقاربة الشمولية في سن السياسات العمومية بنظرة استشرافية معتمدة على استراتيجية واضحة بأجندة محددة مع تقييم دوري من أجل تدارك الأخطاء والشوائب والنواقص عوض مقارنة ردة الفعل عقب أية أزمة تصادفها.

ولن نحقق هذا إلا بمفاوضة اجتماعية، يشارك فيها كل الفرقاء الاجتماعيين، عند إعداد قوانين المالية. وشكرا.

- تضخم وتعدد المؤسسات والهيكل الإدارية والهيآت المتدخلة في المجال الاجتماعي دون أدنى تنسيق او انسجام في تدخلاتها، بل يلاحظ في بعض الأحيان تنافس غير مبرر في ما بينها؛

- غياب سياسة عمومية في مجال الدعم والحماية الاجتماعية تقوم على التكامل والاندماج بين مختلف البرامج (برنامج تيسير برنامج الدعم المباشر للنساء الأرمال، نظام المساعدة الطبية، صندوق التكافل العائلي، صندوق التماسك الاجتماعي...);

- غياب إطار مؤسسي لقطب اجتماعي منسجم يعمل على توحيد الرؤية وتنسيق مختلف برامج الدعم الاجتماعي والحماية الاجتماعية؛

- غياب سجل وطني شامل وموحد لوضع معايير دقيقة وموضوعية لتحديد الفئات المستهدفة من قبل برامج الدعم الاجتماعي والحماية الاجتماعية، وتعدد الجهات التي تنتج وتعالج المعطيات (المندوبية السامية للتخطيط، وزارة الاسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية وزارة الداخلية ووزارة الشؤون العامة والحكومة...);

- تجريد الحوار الاجتماعي طيلة مدة ولاية الحكومة السابقة، ونهج سياسة انفرادية في اتخاذ القرارات خارج إطار للمشاركة.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم

السيدات والسادة الوزراء المحترمين

السيدات والسادة المستشارين المحترمين

لقد بشر البرنامج الحكومي بعزم السلطات العمومية على اتخاذ عدة إجراءات في مجال التربية والتكوين، و في قضايا الشغل و التشغيل و الاندماج المهني من خلال الرؤية الاستراتيجية لإصلاح منظومة التربية و التكوين والبحث العلمي (2015- 2020) و تفعيل إستراتيجية التشغيل في أفق 2025، كما تعترم الحكومة استكمال الاوراش التي فتحتها الحكومة السابقة في مجالات التغطية الصحية الشاملة و تعزيز الولوج إلى الخدمات الصحية ، إلا أن هذه الإجراءات تفتقد الفعالية المطلوبة في غياب سياسات مندمجة و بآليات تضمن إلتقائية السياسات العمومية المسطرة في هذه المجالات.

فالتنسيق بين القطاعات الوزارية يفرض نفسه لضمان فعالية تطبيق الاستراتيجيات السالف ذكرها:

فكيف يمكن ضمان تطبيق برنامج للصحة المدرسية وخاصة الصحة العقلية وتتبع الوضعيات النفسية للأساتذة والتلاميذ دون تنسيق مع وزارة الصحة؟